جامعة قاصدي مرباح _ ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية علوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير، علوم تجارية

تخصص: دراسات محاسبة وجباية معمقة

بعنوان:

دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية

(دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة)

من إعداد الطالب: عمومن وليد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 2018/05/23

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور/ عتيق العلاء (أستاذ– جـامعة قاصدي مرباح ورقلـة) رئيسا

الدكتور/ فريـــد عوينات (أستاذ– جـامعة قاصدي مرباح ورقلـة) مشرفا ومقررا

الدكتور/كويسي مُحَمَّد (أستاذ– جـامعة قاصدي مرباح ورقلـة) مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية علوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير، علوم تجارية

تخصص :دراسات محاسبة وجباية معمقة

بعنوان:

دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية

(دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة)

من إعداد الطالب: عمومن وليد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 2018/05/23

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور/ عتيق العلاء (أستاذ– جـامعة قاصدي مرباح ورقلـة) رئيسا

الدكتور/ فريـد عوينات (أستاذ– جـامعة قاصدي مرباح ورقلـة) مشرفا ومقررا

الدكتور/كويسي مُحَّد (أستاذ– جـامعة قاصدي مرباح ورقلـة) مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

﴿ يرفع الله الذين امنوا منكم والذين أوتوا

العلم درجات والله بما تعملون خبير﴾

صدق الله العظيم

{المجادلة : 11}

الإهـــــــــــــداء

إلى أنشودة الحنان ونبع العطاء والسخاء

يا من تسكن الجنة تحت أقدامها

أمي الحبيبة...

إلى من علمني الحياة وزرع في نفسي حب العلم والعمل

أبي الغالي...

إلى من أفخر بهم وأعتز بوجودهم، من تكتمل سعادتي بهم

أخواني ... وأخواتي

إلى القلوب الصادقة والوجوه المشرقة إلى أولئك الذين لهم كل الخير والنجاح

في حياتهم

أصدقائي وزملائي الأوفياء في الدفعة

إلى تلك الشموع التي ما زالت تحترق لتضيء لي الطريق

أساتذتي الأجلاء..

إليهم جميعاً أهدي هذا البحث

عمومن وليد

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، يا رب لك الحمد لما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، يا رب لك الحمد إن منحت علي ويسرت لي هذا العمل وأعنتني عليه، فالحمد لله على تمام نعمه وكمال فضله.

يطيب لي بعد شكر الله عز وجل أن أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان إلى أستاذي الفاضل " عوينات فريد" لتفضله الإشراف على هذا العمل ومده يد العون بنصائحه القيمة وإرشاداته وتوجيهاته السديدة التي كان لها بليغ الأثر في انجاز هذا العمل، كما أحيي فيه روح التواضع والمعاملة الجيدة فجزاه الله عني كل خير.

كما أتقدم بالشكر المسبق لأعضاء لجنة المناقشة الموقرة الذين تقبلوا وتحملوا عناء قراءتها وتفحصها ومناقشتها، وعلى مجهوداتهم وتصحيحاتهم للأخطاء والنقائص في سبيل تحصيل أكبر استفادة من الدراسة.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان بالجميل والامتنان إلى كل الأساتذة بقسم العلوم التجارية، إلى كل مسؤولي منح القروض في البنوك التجارية في الولاية، وإلى كل الأصدقاء الذين ساعدوني على إتمام هذا العمل، ولو بكلمة مشجعة أو لفتة طيبة أو ابتسامة مواسية فلهم مني أفضل وأسمى ما يعبر به المحسن إليه للمحسن والمتفضل عليه للمتفضل

أشكر كل هؤلاء وجزآهم الله عني كل خير.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على ما مدى اعتماد البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة على المعلومات المحاسبية في قرار منح القروض، وفي سبيل تحقيق هذه الدراسة وأهدافها اعتمد الطالب على المنهج الاستقرائي لمعرفة الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية، معتمدا على دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية وهذا باستخدام أداة المقابلات الشخصية مع مسؤولي منح القروض في هذه البنوك، بهدف تحقيق أهداف الدراسة وفهم واضح للإشكالية المطروحة.

وأخيرا توصلت الدراسة إلى أن البنوك التجارية لا تعطي أهمية كبيرة للمعلومات المحاسبية، وتستند في اتخاذ القرار الائتماني على الضمانات الكافية بالاظافة إلى السمعة الجيدة لطالب القرض، نظرا لعدم وثوق البنوك في هذه المعلومات المحاسبية، حيث تقوم بالتحقق منها عن طريق عدة مصادر خارجية للقيام بالتحليل المالي لها.

الكلمات المفتاحية: معلومات محاسبية، تحليل مالي، بنوك تجارية، ائتمان مصرفي، قرار ائتماني

Résumé:

Cette étude vise à déterminer dans quelle mesure les banques commerciales opérant dans l'état de Ouargla ont utilisé les informations comptables pour la décision d'octroi de prêts، Afin de réaliser cette étude et ses objectifs، le chercheur a adopté l'approche descriptive pour connaître le rôle joué par l'information comptable dans la rationalisation des décisions de crédit، Basé sur l'étude d'un échantillon de banques commerciales، en utilisant l'outil d'entretiens personnels avec les agents de crédit dans ces banques afin d'atteindre les objectifs de l'étude et une compréhension claire du problème posé.

Enfin، l'étude a révélé que les banques commerciales n'accordent pas une grande importance à l'information comptable، La décision de crédit est basée sur des garanties adéquates ainsi que sur la bonne réputation du demandeur de prêt, En raison du manque de confiance des banques dans cette information comptable، Où il est vérifié par plusieurs sources externes pour effectuer l'analyse financière.

les mots clés: Informations comptables، l'analyse financière، Banques commerciales، Crédit bancaire، Décision de crédit.

قائمة المحتويات

الآية الكريمة	III
الإهداء	IV
شكر وعرفان	V
الملخص	VI
قائمة المحتويات	VII
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال البيانية	XI
قائمة الملاحق	X
المقدمة	ب
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية المعلومات المحاسبية	3
المبحث الثاني: أهمية المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الائتمانية	10
المبحث الثالث: الدراسات السابقة في الموضوع	15
خلاصة الفصل	22
الفصل الثاني: دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية	
تمهيد	24
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	25
المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها	28
خلاصة الفصل	39
الخاتمة	40
قائمة المراجع والمصادر	43
الملاحق	48
الفهرس	55

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنــوان الجدول	رقم الصفحة
(1–2)	أجوبة السؤال رقم (01)	28
(2–2)	أجوبة السؤال رقم (02)	28
(3–2)	أجوبة السؤال رقم (03)	29
(4–2)	أجوبة السؤال رقم (04)	29
(5–2)	أجوبة السؤال رقم (05)	30
(6–2)	أجوبة السؤال رقم (06)	30
(7–2	أجوبة السؤال رقم (07)	31
(8–2)	أجوبة السؤال رقم (08)	31
(9–2)	أسئلة حول مؤشرات التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني	33
(10–2)	أسئلة حول العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني	35

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشـــكل	رقم الصفحة
(1-1)	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	5

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
(01)	أسئلة المقابلة لمصرف السلام الجزائر	49
(02)	أسئلة المقابلة لبنك الخليج الجزائر	50
(03)	أسئلة المقابلة لبنك الوطني الجزائري	51
(04)	أسئلة المقابلة لبنك الجزائر الخارجي	52
(05)	أسئلة المقابلة لبنك التنمية المحلية	53
(06)	أسئلة المقابلة للقرض الشعبي الجزائري	54

مقدمة

مقدمة:

يعتبر الجهاز البنكي الركيزة الأساسية التي يستند عليها أي اقتصاد في دول العالم، كونه الوسيلة في تعزيز الثقة بسياسة الدولة ورعايته للمصالح الاقتصادية، فكلما كان هذا الجهاز سليما خالي من المشاكل والأخطار كلما دل ذالك على تعافي الاقتصاد، الذي ينجر من ورائه جذب استثمارات وتشجيع دائرة المبادلات التجارية.

وتعد السياسات الائتمانية حجر الزاوية في الخطوط الإستراتجية للنظام البنكي خاصة فيما يتعلق بقرار منح الائتمان كونها تشمل على أسس ومعايير لضمان تفادي التأثيرات السلبية التي قد تلحق بالبنوك وعلى الاقتصاد الوطني بصفة عامة، فالائتمان البنكي الذي تطلبه المؤسسات الاقتصادية من أكثر الفعاليات البنكية جاذبية لإدارة البنوك التجارية، كونه يعتبر من أكثر الأدوات الاقتصادية حساسة نظرا لما تتحمله هذه البنوك من مخاطر متعددة.

كما تعتبر المحاسبة أحد فروع المعرفة التي تختص بإعداد المعلومات المحاسبية وتسعي إلى قياس نتائج المؤسسات الاقتصادية وتصوير مراكزها المالية، وتمثل أحد أهم مصادر المعلومات الأزمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية سواء من أطراف داخلية أو خارجية.

وانطلاقا من هذا الأمر فان هذه المعلومات المحاسبية تلعب دورا هاما على اتخاذ قرار منح القروض بالنسبة للبنوك، فقد اهتمت هذه البنوك على تقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية باعتبارها أداة أساسية تعتمد عليها في اتخاذ قراراتها الائتمانية، ومما لا شك فيه أن عدم توفر معلومات كافية وملائمة وموثوقة من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات الائتمانية.

وانطلاقا مما سبق يمكننا صياغة الإشكالية التالية:

الإشكالية الرئيسة:

ما دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة ؟

الأسئلة الفرعية :

1- هل البنوك التجارية العاملة في الولاية تطلب دائما معلومات محاسبية لاتخاذ قرار منح القرض للمؤسسات؟

2- ما هي المعلومات المحاسبية المعتمدة من قبل البنوك لاتخاذ قرار منح القروض؟

3- هل المعلومات المحاسبية كافية لاتخاذ قرار منح القرض ؟

فرضيات الدراسة :

1-كل البنوك التجارية العاملة في الولاية تطلب معلومات محاسبية عن المؤسسات طالبة القرض.

2-تعتمد البنوك على دراسة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية المستخلصة من القوائم المالية لطالب القرض.

3-المعلومات المحاسبية ليست كافية فهناك عوامل أخرى تؤثر في اتخاذ قرار منح القرض.

أسباب اختيار الموضوع:

1-معرفة الأهمية التي تكتسيها المعلومات المحاسبية لمتخذ القرار الائتماني؛

2-التحقق من مدى اعتماد البنوك على المعلومات المحاسبية لطالب القرض؛

3-نقص الأبحاث التي تناولت الموضوع واقتصار أغلب الدراسات على النظر إلى المعلومات المحاسبية فيما يخدم مصالح المؤسسات الاقتصادية فقط.

أهداف الدراسة :

1-التعرف على مدى اعتماد البنوك التجارية العاملة في الولاية على المعلومات المحاسبية في قرار منح القروض؛

2-التعرف على المعلومات المالية المطلوبة من البنك لتقديم القروض؛

3-التعرف على مدى أهمية المعلومات المحاسبية ومدى موثوقيتها لاتخاذ قرارات رشيدة .

أهمية الدراسة :

1-تتناول قطاعا اقتصاديا مهما الذي يعتبر من أكثر القطاعات عرضة للمخاطر الناتجة عن اتخاذ القرارات الغير رشيدة؛

2-إلقاء الضوء عن مخرجات النظام المحاسبي وما يوفره من معلومات تساهم في اتخاذ قرار سليم لمنح القروض؛

3- إبراز مدى اعتماد البنوك التجارية على المعلومات المحاسبية المقدمة من طرف طالب القرض والشروط المتوفرة فيها للحصول على القرض.

حدود الدراسة :

-الحدود المكانية : اقتصرت على البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة

-الحدود الزمنية: تتمثل في شهر فيفري, مارس, أفريل 2018

منهج البحث الأدوات المستخدمة :

للوصول إلى الأهداف المرجوة من هذا البحث واختبار الفرضيات التي تم تبنيها، تم الاعتماد بالنسبة للفصل الأول على المنهج الاستقرائي وقراءة لبعض الدراسات السابقة، أما في الجانب التطبيقي قمنا بإجراء دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة لربط الجزء النظري بالتطبيقي مستعملين في ذلك أداة المقابلة.

مرجعيات الدراسة :

من أجل تكوين نظرة عامة على موضوع الدراسة والوصول إلى إجابة للإشكالية المطروحة اعتمدنا على عدة مراجع مختلفة منها المذكرات، الملتقيات العلمية ومجلات وكتب بالإضافة إلى القوانين والمراسيم في الجريدة الرسمية .

صعوبات البحث :

من بين العوائق التي واجهتنا أثناء هذه الدراسة مايلي:

- قلة الدراسات في البيئة الجزائرية التي تناولت هذا الموضوع؛
- صعوبة إجراء مقابلة مع مسؤولي منح القروض في البنوك التجارية نظرا للعمل الكثيف والتحفظ الكبير؛
- صعوبة التعامل في الجانب التطبيقي والعملي.

هيكل البحث :

سعيا للإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها تم معالجة ذالك وفق ما يلي:

الفصل الأول: تحت عنوان "الأدبيات النظرية والتطبيقية" تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، **المبحث الأول** تم تخصيصه إلى ماهية المعلومات المحاسبية، حيث تطرقنا في **المطلب الأول** إلى مفهوم وأهمية المعلومات المحاسبية، أما في **المطلب الثاني** عرضنا فيه خصائص المعلومات المحاسبية، وفي **المطلب الثالث** تم التطرق إلى أنواع المعلومات المحاسبية.

المبحث الثاني المندرج تحت عنوان أهمية المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الائتمانية، تم التطرق فيه في **المطلب الأول** إلى معايير منح الائتمان، وفي **المطلب الثاني** ذكر العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني، وتم تخصيص **المطلب الثالث** للمعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرار الائتماني، أما في **المبحث الثالث** تم الإشارة إلى جملة من الدراسات السابقة في هذا المجال، والتي لها علاقة بالموضوع مبرزين في **المطلب الأول** عرض الدراسات السابقة في الموضوع، أما في **المطلب الثاني** تم عرض النتائج المستخلصة من الدراسات.

الفصل الثاني: متعلق بالدراسة الميدانية لعينة من البنوك ويشمل على مبحثين، ففي **المبحث الأول** تناول الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية، أما **المبحث الثاني** تناول عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها.

الفصـــــــل الأول:

الأدبيـــات النـــظرية والتـــطبيـــقية

تمهيد:

يساهم النظام المحاسبي في إنتاج المعلومات المحاسبية، حيث يستند على مجموعة من المقومات الأساسية ويتميز بمجموعة من الخصائص التي تساهم في جعل المعلومات المحاسبية ذات جودة وملائمة لاحتياجات المستخدمين.

فالمعلومة المحاسبية هي الوسيلة التي تقدم بها المؤسسات الاقتصادية وضعها المالي وأدائها وتكاليفها ونواتجها، والوسيلة الفنية المستخدمة لتوصيل هذه المعلومات المحاسبية هي التقارير المالية، التي يجب أن تكون ملائمة ومعدة بطريقة جيدة تضمن الموثوقية الكافية حتى يتم الاعتماد عليها واستخدامها في اتخاذ مختلف القرارات خاصة بالنسبة للمقرضين، الذي يولون أهمية كبيرة لهذه المعلومات لترشيد قرارات منح القروض والتقليل من درجة المخاطرة.

المبحث الأول: ماهية المعلومات المحاسبية

تعتبر المعلومات المحاسبية المخرجات النهائية لنظام المعلومات المحاسبية، بعدما يتم تغذيته بالبيانات المالية لمعالجتها وإخراجها في شكل تقارير مالية، يرتكز عليها مختلف المستخدمين سواء أطراف داخل المؤسسة أو خارجها لتلبية احتياجاتهم وتحقيق أهدافهم .

المطلب الأول: مفهوم وأهمية المعلومات المحاسبية

الفرع الأول: مفهوم المعلومات المحاسبية:

تعددت تعريفات المعلومة المحاسبية حسب أراء الطالبين، و يمكن ذكر عدة تعريفات للمعلومات المحاسبية على التالي :

*__التعريف الأول__: المعلومات هي عبارة عن بيانات تمت تحويلها إلى معلومات وذالك بتشغيلها، والمعلومات هي المعرفة التي لها معنى ومفيدة في تحقيق الأهداف.[1]

*__التعريف الثاني__: بيانات تم تحويلها إلى صورة ذات معنى وقابلة للاستخدام من قبل المستفيد الأخير.[2]

*__التعريف الثالث__: هي بيانات تم توضيحها وتفسيرها وتعديلها بهدف الاستفادة مها وتسخيرها للاعتماد عليها في القيام بالدراسات أو الأبحاث أو تغيير السلوك وردود الأفعال لدى الأطراف المتلقية والمستخدمة لها.[3]

__التعريف الرابع__: هي تلك المعلومة ذات المصادر المختلفة، والتي تشكل المادة الحية التي يمكن التعامل معها تحليلا وتفسيرا وشرحا ووصفا، لمعالجتها وإخراجها في شكل معلومات تمثل المعطيات التي تفيد في عملية اتخاذ القرارات.[4]

ومما سبق يمكن استنتاج أن المعلومات المحاسبية هي عبارة عن مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، وهي التي تعبر عن بيانات محاسبية خامة تعبر عن أحداث ووقائع اقتصادية فعلية تمت معالجتها لتصبح معلومات تفيد في اتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

الفرع الثاني: أهمية المعلومات المحاسبية

تتمثل أهمية المعلومات المحاسبية في الأتي :[5]

1- تمثل جزءا أساسيا من المعلومات التي تساعد في اتخاذ القرارات الإدارية والتنبؤ بالفشل المالي؛

2- تساعد المؤسسة في اختيار أفضل وسيلة للتمويل عن طريق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية للمؤسسة؛

---

[1] – ثناء علي القباني، نظم معلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 9.

[2] – عماد الصباغ، نظم المعلومات ماهيتها ومكوناتها، مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 19.

[3] – علي خلف حجاحجة، اتخاذ القرارات الإدارية، دار قنديل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2016، ص 103.

[4]- نمر محمد الخطيب، صديقي فؤاد،" مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية و المالية، تجربة الجزائر داخلة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، والتجارية، الجزائر المنعقد يومي 29 و 30 نوفمبر 2011 ، ص2 .

[5] – تسنيم عبد الرحيم محمد أحمد، دور جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي والحد من مخاطر التعثر بالمصارف السودانية، مذكرة الماجستير في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 2017، ص 21.

3- تستخدم لتقويم المخاطر و وتوافرها يؤدي إلى تخفيض درجة عدم التأكد المحيطة باتخاذ القرار مما يساعد على اتخاذ القرار الرشيد الذي يحقق المنفعة المطلوبة؛

4- تساعد في عمليات التنبؤ بالأحداث والظواهر المستقبلية؛

5- تؤدي المعلومات وظيفة تقييميه لمستوى الأداء.[1]

وقد ازدادت أهمية المعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر، لوجود عوامل متعددة أدت إلى تلك الزيادة، مجملةً فيما يلي :[2]

- النمو في حجم المؤسسة يؤدي إلى ضرورة إنتاج المعلومات بصورة مستمرة؛
- ازدياد قنوات الاتصال في المؤسسة ما يتطلب توفير المعلومات بصورة رأسية وأفقية؛
- تعدد أهداف المؤسسة يتطلب توفير معلومات تخدم الأهداف المختلفة؛
- تتأثر المؤسسة بالبيئة الخارجية وتؤثر بها، وقد ازدادت هذه العلاقة نتيجة كثرة التغيرات التي تحدث في البيئة، وهذا يتطلب قدرا كبيرا من المعلومات.

المطلب الثاني: خصائص المعلومات المحاسبية

هي تلك الصفات التي تتميز بها المعلومات المحاسبية والتي تساهم في إكساب المعلومات التي توفرها القوائم المالية مصداقية أكبر وجعلها أكثر فائدة للمستخدمين.

[1] - ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2009، ص 22.

[2] - نهاد اسحق عبد السلام أبو هويدي، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة،2001، ص 17.

الشكل البياني رقم (1-1): هرم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

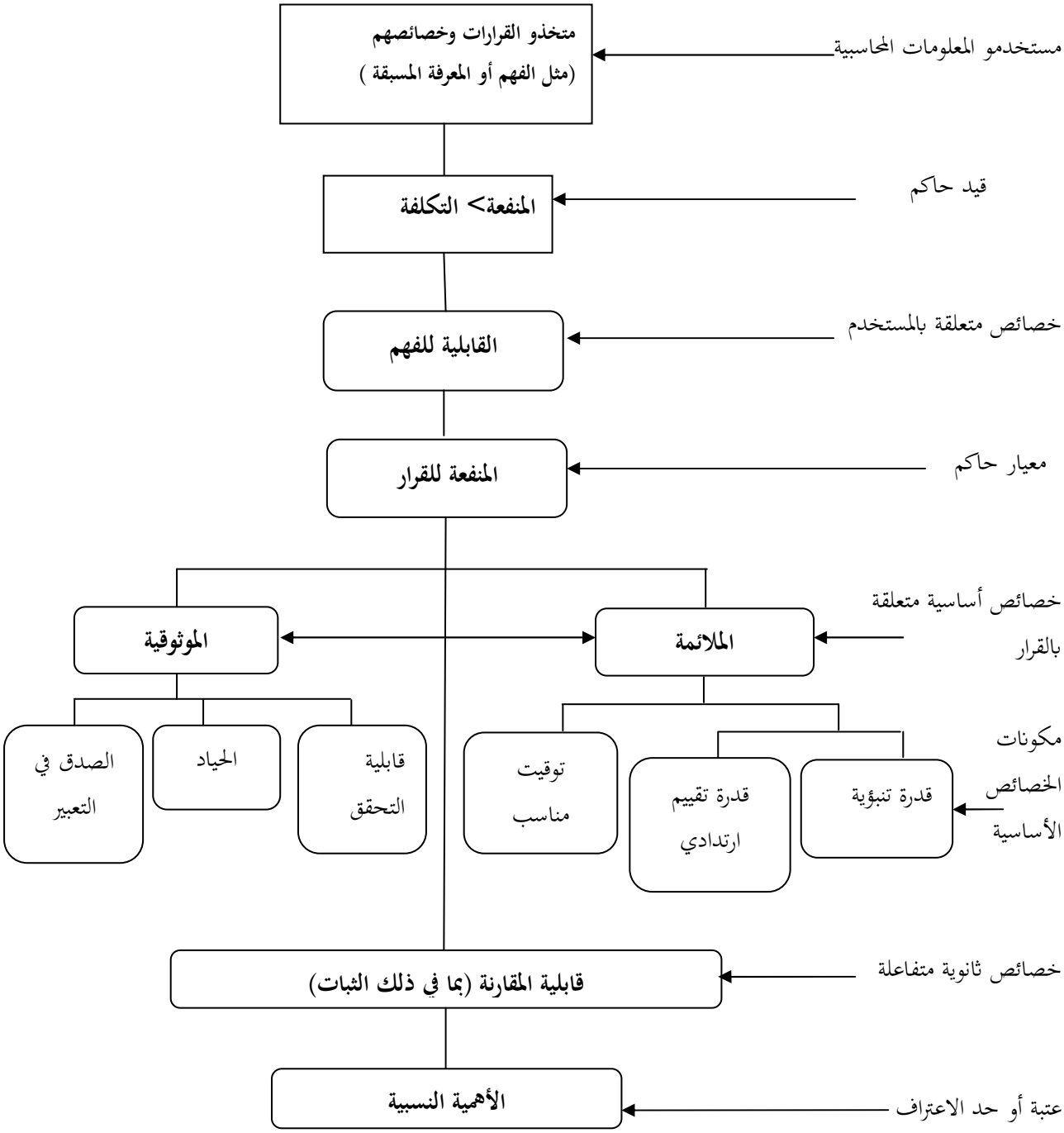

المصدر: رضوان حلوة حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر** ، الطبعة 1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003 ، ص 175.

حسب الشكل نلاحظ أن خصائص المعلومات يمكن تقسيمها إلى خصائص أساسية والأخرى ثانوية.

1: **الخصائص الأساسية:**

أ/ الملائمة: يقصد بالملائمة هو قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه قرار مستخدم معين، ليس لديه علم مسبق بهذه المعلومة.[1]

وبتطبيق مفهوم الملائمة على التقارير المالية فان التقارير الصادرة سوف تعمل على تكوين توقعات على النتائج المتعلقة بالفترة المستقبلية، استنادا على أحداث الماضي والحاضر؛ أما إذا كانت لدى مستخدمي التقارير توقعات قائمة بالفعل وقت حصولهم على المعلومات فان ملائمة هذه المعلومات تعني في هذه الحالة قدرتها على تعزيز التوقعات الحالية أو احداث تغيرات في هذه التوقعات، وفي كلتا الحالتين تعتبر المعلومات المحاسبية معلومات ملائمة لأنها أدت إلى تغيير درجة التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة.

وهناك ثلاث خصائص فرعية لخاصية مفهوم الملائمة هي:

- القدرة على التنبؤ بالمستقبل؛
- القدرة على التقييم الارتدادي للتنبؤات السابقة؛
- التزامن (التوقيت الملائم).

ب/ الموثوقية: يمكن الاعتماد على المعلومات المحاسبية إذا وجد متخذ القرار أنها تعكس الظروف الاقتصادية و الأحداث التي تعبر عنها، و توفر هذه الخاصية ضمان يؤكد خلو المعلومات من الأخطاء و التحيز و أنها معروضة بأمانة و بطريقة موضوعية، و حتى تتوافر هذه الخاصية في المعلومات المحاسبية يجب أن تكون هذه المعلومات قابلة للتحقق منها، و تعني القابلية للتحقق أن تكون المعلومة لها دلالة محددة و أن يكون لها استقلالها بصرف النظر عمن يقوم بإعدادها أو باستخدامها، فإذا قام ثلاثة مراجعين قانونيين بالتحقق من المعلومات المحاسبية الواردة في كشوف مالية معينة و إذا استخدموا نفس أساليب القياس و انتهى كل واحد منهم إلى نتيجة تختلف عن الأخر فعندئذ تكون مثل هذه المعلومات غير معروضة و غير قابلة للتحقق و يصعب الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.[2]

2: **الخصائص الثانوية:**

أ/ الثبات: يقصد به الثبات والانتظام في التطبيق الأساسي والقواعد المحاسبية من فترة إلى أخرى، وهذا بدوره يحقق إمكانية المقارنة بين نتائج الوحدة على مر الزمن ويحول دون تغيرات تنتج عن تغير الأساليب والقواعد المحاسبية.[3]

---

[1] - علي عبد الله شاهين، النظرية المحاسبية إطار فكري تحليلي وتطبيقي، مكتبة أفاق للطباعة والنشر, الطبعة الأولى، غزة، 2011، ص120.

[2] - مُحَّد طيفور أمينة، الدراسة المحاسبية وحدود الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة في ضل ias/ifrs ، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة حسين بو علي، الشلف، الجزائر، 2017، ص 117.

[3] - بدر الدين فاروق احمد سالم، نصر الدين حامد احمد،دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في رفع كفاءة التخطيط والرقابة في المؤسسات المالية السودانية، مجلة العلوم الاقتصادية، السودان،2013، ص 10-11.

ب/ القابلية للمقارنة: يجب أن يكون المستخدمين قادرين علي مقارنة القوائم المالية للمؤسسة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي، وفي الأداء كما يجب أن يكون بمقدورهم مقارنة القوائم المالية للمؤسسات المختلفة من أجل أن يقيموا مراكزها المالية وأدائها والتغيرات في مركزها المالي.[1]

المطلب الثالث: أنواع المعلومات المحاسبية

يمكن تصنيف أنواع المعلومات المحاسبية إلى:

1/ التقارير المالية

تضم التقارير المالية القوائم المالية والمعلومات غير المالية التي لا يمكن الإفصاح عنها في القوائم، كما تحتوي هذه التقارير على تقرير مجلس الإدارة والمدقق الخارجي للحسابات، وسيتم فيما يلي توضيح هذه المكونات مع التَّركيز على القوائم المالية كما وردت في المعايير المحاسبية الدولية والتي أشارت المعايير المحاسبية الدولية على أنها تشكل عصب التقارير المالية.

1-1/ القوائم المالية:

حسب القانون رقم 11/07 المتضمن المادة 25 "تعد الكيانات التي تدخل في مجال تطبيق هذا القانون الكشوف المالية سنويا على الأقل، و تتضمن الكشوف المالية الخاصة بالكيانات عدا الكيانات الصغيرة"

- ✓ الميزانية؛
- ✓ حساب النتائج؛
- ✓ جدول سيولة الخزينة؛
- ✓ جدول تغير الأموال الخاص؛
- ✓ ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج.[2]

أ/ الميزانية: عرفت المادة 33 من المرسوم التنفيذي 156/08 الميزانية كالتالي " تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر أصول وخصوم، يبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير جارية".[3]

هي القائمة التي توضح من جهة مصادر الأموال في المؤسسة (حقوق الملكية والالتزامات) واستخدامات هذه الأموال من جهة أخرى (الأصول) وتتكون بنود هذه القائمة من أرصدة لحظية لمختلف بنود الأصول، والالتزامات وحقوق الملكية في تاريخ إعداد القوائم المالية (12/31) مما يساعد المستخدمين في التعرف على الوضع المالي للمؤسسة في ذالك التاريخ.[4]

---

[1] - أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية، الطبعة الأولى، الاسكندية،2007، ص55.

[2] - **الجريدة الرسمية** الجزائرية، القانون رقم07 /11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، المؤرخة في 25 نوفمبر 2007 ، العدد 74 المادة25.

[3] - الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون رقم 156/08 المتضمن النظام المحاسبي المالي، المؤرخة في 26 مايو 2008، العدد 27، المادة رقم 33، ص 14.

[4] - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،الطبعة الأولى،عمان، 2006، ص 37.

ب / حساب النتائج: عرفه النظام المحاسبي المالي بأنه بيان ملخص للأعباء والمنتوجات (أي النواتج) المنجزة من كيان خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحسبان تاريخ تحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح أو الخسارة، أي أن نتيجة السنة المالية تمثل الفرق بين نواتجها وأعبائها.[1]

ج/ جدول سيولة الخزينة: هو تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها، وذالك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة ويحتوي جدول الخزينة على مجموعة من التدفقات المالية المشكلة للخزينة وهي :

- تدفق خزينة الاستغلال: ويقاس باستخدام عدة مؤشرات منها فائض والتدفق المالي الناتج عن عمليات الاستغلال، ويعبر عن مستوى السيولة النقدية المتبقي بعد إتمام مختلف العمليات المالية المتعلقة بالنشاط
- تدفق خزينة الاستثمار: ويتمثل في الفرق بين حيازة الاستثمارات والتنازل عنها، ويمكن قياسه باستخدام تدفق الخزينة المتاح الذي يقيس قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها اعتمادا على تدفق خزينة الاستغلال.
- تدفق خزينة التمويل : وهي التدفقات التي جمعتها المؤسسة من مصادر خارجية وتعتزم استخداماتها لتغطية الاحتياجات المالية الداخلية وتتجزأ إلى دورة الاستدانة ودورة رأس المال.
- الخزينة الصافية : وهي مجموع كل التدفقات المالية خلال الدورة المالية، ويمكن من خلالها الحكم على مدى قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن المالي.[2]

د/ جدول تغير الأموال الخاصة: أو جدول تغيرات حقوق الملكية حيث يهدف إلى تبيان التغيرات في رأس المال التي وقعت خلال العام (الدورة المحاسبية).

الهدف الرئيسي من المعلومات حول تغيرات رأس المال تحديد النتائج التي تم تحقيقها خلال الدورة المحاسبية.

التغيرات في حقوق الملكية بين دورتين محاسبيتين تشير عموما إلى نتيجة، لكن هناك أيضا تغيرات لا تعتبر نتيجة كما هو الحال لجميع المعاملات مع المساهمين مثل:

-الرفع في رأس المال؛

-علاوات الإصدار، أو إدماج المساهمات.[3]

هـ/ الملاحق: وتشتمل الملاحق على قوائم إضافية ترفق مع القوائم المالية الأصلية، يتم من خلالها إعطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية والتي لا تستوعبها الملاحظات الهامشية، ومن هذه القوائم الإضافية ما يلي:

- ✓ قائمة التغير في المركز المالي؛
- ✓ قائمة الأصول الثابتة وطرق الاستهلاك؛

[1] - عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار النشر جيطلي، الجزائر , 2009، ص 153.

[2] - إلياس بن ساسي و يوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر،الطبعة الأولى، الأردن،،2006 ، ص204 .

[3] - عوينات فريد، دراسة النظام المحاسبي المالي الجديد ومتطلبات نجاحه في بيئة المحاسبة الجزائرية ، مذكرة ماجستير،كلية علوم التسيير، المركز الجامعي، الوادي، 2011/2010، ص 80.

- ✓ قائمة المخزون السلعي؛
- ✓ قائمة المدينين ومخصص الديون المشكوك فيها؛
- ✓ قائمة المركز المالي على أساس التغير في المستوى العام للأسعار.[1]

1-2/ تقرير مدقق الحسابات: بالإضافة للقوائم المالية تحتوي التقارير السنوية للمؤسسات على تقرير مدقق الحسابات الخارجي والذي يرفق مع القوائم المالية المعدة، حيث يقوم المدقق من خلال هذا التقرير بالتحدث عن نتيجة فحصه لهذه القوائم ومدى دقة المعلومات الواردة فيها، ومدى تمثيلها لواقع الأمور في المؤسسة عن فترة مالية معينة، كما يوضح المدقق رأي بمدى توافق إعداد هذه القوائم والمبادئ الأساسية المتعارف عليها، بالاظافة إلى بيان رأي بخصوص كفاية المعلومات الواردة في القوائم المالية، ولعل أهم ما يوفره هذا التقرير هو إمكانية الوثوق والاعتماد على التقارير المنشورة بشهادة طرف خارجي محايد كالمدقق.[2]

1-3/ تقرير مجلس الإدارة: هو التقرير الذي عادة ما يبدأ به التقرير السنوي للمؤسسة، ويقوم فيه مجلس الإدارة بإعطاء المساهمين فكرة عامة عن أنشطة المؤسسة خلال فترة مالية معينة، حيث يتضمن التقرير معلومات عن الإنتاج ومركز المؤسسة المالي والتسويقي، بالاظافة إلى حجم المبيعات ونموها وتطورها والمشاريع التي أنجزتها المؤسسة خلال العام وما تنوي انجازه في العام القادم، هذا بالاظافة إلى بعض المعلومات التكميلية التي قد يحتاجها مستخدمو التقرير والقوائم المالية .

2/ التقارير التخطيطية:

يتم اشتقاق التقارير الخطية من الموازنات التقديرية، وتعتبر هذه التقارير أداة هامة لمساعدة الإدارة في:

- تحاشي الأزمات و الاختناقات التي قد تتعرض لها المؤسسة، نتيجة فقدان التوازن بين العمليات المختلفة؛
- تحديد المواد اللازمة للوصول إلى أهداف المؤسسة، وطرق اكتساب وتوزيع هذه الموارد على العمليات المستقبلية للمؤسسة؛

تعد الموازنات أداة تخطيط حيث تقوم بترجمة أهداف المشروع و خططه, إلى مجموعة من البيانات الكمية و المالية.

3/ التقارير التشغيلية:

التقارير التشغيلية هي التقارير التي تركز على الوضع الحالي لنظام العمليات داخل المؤسسة، وذلك لمساعدة الإدارة التشغيلية في التحكم و السيطرة على نظام العمليات يوما بيوم.

و يقوم النظام المحاسبي بإصدار العديد من التقارير التشغيلية مثل تقرير حول أرصدة المدينين، تقرير حول أرصدة المخازن، أوامر الشراء و أوامر البيع وثائق الشحن.

---

[1] - محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2005، ص 584.

[2] - مؤيد راضي خنفر، عثمان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 51.

4/ التقارير الرقابية:

و هي التقارير التي تساعد الإدارة على التحقق من أن العمليات تسير وفقا لما هو مخطط لها، و ذلك بمقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المخططة المحددة مقدمان وتحديد أي اختلافات هامة و جوهرية و تحليلها لمعرفة الأسباب التي أدت إليها، و من أمثلتها مقارنة التكاليف الفعلية مع التكاليف المعيارية في مراكز التكاليف المختلفة.[1]

المبحث الثاني: أهمية المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الائتمانية

في ضل وجود نظام محاسبي يوفر المعلومات المحاسبية الملائمة لاتخاذ القرارات، وفي ضل التطور المذهل لنظم المعلومات لم تعد المشكلة التي تواجه متخذ القرار هي مشكلة وفرة المعلومات، بل إن المشكلة الحقيقية هي أنه أصبح كم هائل وضخم من المعلومات التي تتطلب غربلتها لاختيار المعلومة المناسبة والملائمة لمتخذ القرار،ويتوقف ذالك على جودة اختيار المعلومات المحاسبية للمفاضلة بين البدائل المتاحة لاتخاذ قرارات الائتمان، والتنبؤ بالمخاطر الناجمة.

المطلب الأول: معايير منح الائتمان البنكي

لا يمكن منح الائتمان أو القرض لأي فرد أو مؤسسة إلا بتوفر مجموعة من المعايير أو الشروط، بالشكل الذي يحفز ويدفع مؤسسة التمويل إلى الثقة في الفرد أو المؤسسة ومنحها القرض، حيث يبدأ الأمر بالحكم على المقترض وقدرته على السداد وسيرته الذاتية، ثم الحكم على مناسبة حجم الأموال المطلوبة وينتقل الأمر بعد ذلك إلى دراسة ما إذا كان المشروع يولد دخلا كافيا لمواجهة التزامات القرض أم لا.

1- **الشخصية:** تشكل شخصية المقترض الركيزة الأساسية الأولى في أي قرار ائتماني، وهي من العناصر الأكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وشخصية المقترض هي مجموعة الصفات والسلوكيات الواجب توافرها في المقترض منها على سبيل المثال السمعة، والصدق والأمانة, والنزاهة اذا توافرت هذه الصفات في الشخص تجعله مسؤولا عن تسديد التزاماته في تواريخ الاستحقاق وتخفف من المخاطر.[2]

فهنالك فرق بين عميل يحاول إعادة أوضاعه المالية ويجمع حقوقه أملا في تسديد ما عليه من التزامات رغم إعلان إفلاسه، وبين عميل أخر يعلن إفلاسه للتخلص من التزاماته تجاه البنك.

2- **القدرة على الاستدانة:** يعتبر معيار القدرة على الاستدانة أحد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان، حيث تحدد لنا مقدرة العميل على إعادة ما اقترضه من البنك.[3]

[1] - عمر الفاروق زرقون، انعكاس الإصلاح المحاسبي على الوظيفة المحاسبية والجبائية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2011، ص 77-78.

[2] - محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، دار الفكر ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان ، 2013، ص 70.

[3] - المرجع السابق، ص 70.

3- **رأس المال:** يعتبر رأس المال خط الدفاع الأول لامتصاص أية خسائر قد تلحق بالمقترض، ومن جهة نظر البنوك فرأس المال هو صمام الأمان أو الضمان المقدم من قبل المقترض والمتاح للدائنين لسداد مختلف الالتزامات تحت أسوأ الظروف، وعدم كفاية رأس المال يعرض المقترض للأزمات المالية.[1]

ويقصد برأس المال مقدار ما يملكه المقترض من ثروة، أو ما يملكه من أصول منقولة وغير منقولة على شكل ودائع وأسهم وسندات وعقارات مطروحا منها المطلوبات التي بذمته، وكلما كان رأس مال المقترض كبير كلما زادت طمأنينة البنوك، فرأس مال المقترض يمثل قوته المالية وهو أيضا الضمان الإضافي لإدارة الائتمان عندما يعجز المقترض عن تسديد التزاماته.

4- **الضمانة:** تعتبر الضمانات خط الدفاع الثاني والملجأ الأخير في حالة عجز المقترض عن السداد، ومن خلالها يستطيع تحصيل حقوقه، وهي تشعر المقترض أن العبء الأكبر لعملية التمويل يتحملها وتشعره بجدية مساهمته في تسديد ما عليه من حقوق والتزامات.[2]

فالضمانة ليست بديلا عن مصادر السداد، ولكنها تجعل من الدين الجيد دينا أفضل ولا تجعل من الدين السيئ دينا أفضل،كلما زاد احتمال الخطر الذي يحيط بالعملية الائتمانية كلما كانت الضمانات المطلوبة تشكل حماية لحقوق والتزامات البنك وتخفف من المخاطر الائتمانية.

5- **الظروف العامة:** الظروف ترتبط بالبيئة الخارجية المحيطة بالمقترض، والمتمثلة بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتي تؤثر في مجملها على قدرته على تسديد الالتزامات، وترتبط بشكل رئيسي بالمناخ الاقتصادي العام السائد وما يمر به من حالة انتعاش أو كساد اقتصادي أو تضخم، والإطار التشريعي السائد ومدى استقراره وما يتصل به من تشريعات نقدية ومالية.[3]

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني

لا توجد هناك سياسة ائتمانية نمطية بل أن لكل بنك سياسته الخاصة، هذه السياسة ومع ضرورة اتسامها بالمرونة إلا أن هناك مجموعة من العوامل المترابطة والمتكاملة والتي تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني داخل أي بنك وهي:

1- عوامل خاصة بالعميل:

يمكن اعتبار كل من الشخصية، رأس مال المقترض قدرته على إدارة نشاطه وتسديد التزاماته، الضمانات المقدمة، والظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العميل، عوامل هامة وأساسية في تقييم مدى صلاحية العميل للحصول على القرض المطلوب، وكذا تحديد مقدار المخاطر الائتمانية التي يمكن أن يتعرض لها

[1] - المرجع السابق، ص 70.
[2] - محمد داود عثمان، مرجع سابق، ص 70.
[3] - المرجع السابق، ص 70.

البنك ولهذا فإن تحليل البيانات والمعلومات الخاصة بالعميل سوف تزيد من القدرة لدى إدارة الائتمان على اتخاذ قرار ائتماني سليم.[1]

2- عوامل خاصة بالبنك: ويمكن إبراز أهم هذه العوامل فيما يلي:

- درجة السيولة التي يتمتع بها البنك حاليا وقدرته على توظيفها، ويقصد بالسيولة قدرة المصرف على مواجهة التزاماته، هذه القدرة مرتبطة أساسا بمدى استقرار الودائع، إذ أن الودائع المذبذبة ستحد من قدرة البنك في اعتماد سياسة إقراضية شاملة، وتصبح إدارة الائتمان مطالبة بتحقيق هدفين متعارضين هما: تلبية طلبات المودعين من جهة، وتلبية طلبات الائتمان من جهة ثانية؛
- رسالة البنك ونوع الإستراتيجية التي يتبناها في اتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل في إطارها؛
- القدرات التي يمتلكها البنك وخاصة الإطارات المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الائتمان المصرفي, وأيضا مدى تطور التكنولوجيا المطبقة؛
- استقلالية البنك؛
- ضرورة الالتزام بالقيود والتشريعات القانونية التي يصدرها البنك المركزي حيث تحدد لنا إمكانية التوسع في القروض أو تقليصها وكذا الحد الأقصى للقروض ومجالات النشاط المسموح بتمويلها, وهذا من أجل تفادي أي تضارب بين سياسة البنك الائتمانية والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي.[2]

3- عوامل خاصة بالقرض: يمكن حصر هذه العوامل فيما يلي:

- **الغرض من القرض:** فهو قد يطلب لغرض تمويل رأس المال العامل "قروض قصيرة الأجل" أو لغرض تحقيق توازن في الهيكل المالي "قروض طويلة الأجل".....الخ.
- **مدة القرض:** وهي المدة التي يطلبها العميل ويرغب في الحصول على القرض خلالها، وهل تتناسب فعلا مع إمكانيات العميل، نوع القرض المطلوب وهل يتوافق مع السياسة العامة للإقراض في البنك.
- **طريقة السداد:** أي هل سيتم السداد دفعة واحدة أم على شكل أقساط دورية، وهل يتناسب مع إمكانيات كل من العميل والبنك في نفس الوقت.
- **مبلغ القرض:** حيث أن مبلغ القرض مهم جدا في التحليل الائتماني لأنه كلما زاد حجم القرض تطلب دراسة أكبر من طرف البنك.[3]

---

[1] - حسين، سليم حمود، استخدام الأساليب الكمية في ترشيد واتخاذ قرارات منح الائتمان بالبنوك التجارية، الملتقى الوطني الأول حول الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة،الجزائر ،يومي 23 و 24 نوفمبر 2008، ص 6

[2] - حسين، سليم حمود، المرجع السابق، ص6

[3] - رحيم حسين، سليم حمود، مرجع سابق، ص7

المطلب الثالث: المعلومات المحاسبية المعتمدة ودورها في اتخاذ القرار الائتماني

الفرع الأول :أنواع المعلومات المحاسبية المعتمدة في اتخاذ القرار الائتماني

1/ المعلومات المالية :

يطلب عادة من العميل المقترض فردا كان أم مؤسسة أن يرفق طلبه للقرض أو التسهيلات بسلسلة متصلة من القوائم المالية التاريخية على مدار عدة فترات محاسبية سابقة، وتشمل هذه القوائم ما يلي :

- سلسلة من الميزانيات المقارنة؛
- سلسلة من قوائم الدخل المقارنة؛
- سلسلة من قوائم التدفق النقدي المقارن.[1]

حيث يستخدم محلل الائتمان هذه القوائم لاستخراج مجموعة من النسب المالية، التي تعرف على أنها رقم معين من أرقام القوائم المالية إلى رقم آخر من أرقام نفس القائمة المالية، أو من قائمة ثانية بحيث يكون أحدهم مقاما والثاني بسطا ويجب أن تكون ذات علاقة سببية من أجل أن تقدم النسبة مدلولا ذو معنى.[2]

ومن أهم هذه المؤشرات المالية هي :

1-1/ قياس الأداء المالي باستخدام التوازنات المالية

هناك عدة مؤشرات يستند عليها المسير المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة ونذكر من أهمها:[3]

أ – رأس المال العامل (الصافي أو الدائم): يعتبر رأس مال العامل من المؤشرات الأساسية التي تستعين بها المؤسسة في إبراز توازنها المالي في الأجل الطويل، ويظهر رأس المال العامل مقدار ما تحتاط به المؤسسة للظروف الطارئة التي قد تواجهها والمتمثلة في جمود بعض العناصر عن الحركة من الأصول المتداولة، وهناك من يستخدم مؤشر رأس المال العامل كدليل للاحتياط لبعض الطوارئ في الأجل القصير.

ب – احتياجات رأس المال العامل: تدرس احتياجات رأس المال العامل في الأجل القصير، فعندما تكون قيمتها سالبة يعاب على المسيرين أن هنالك موارد مالية متاحة فائضة لم تستخدم في دورة الاستغلال، أما إذا كانت قيمتها موجبة فيعاب على المسيرين أنهم لم يبحثوا على موارد مالية مادام ضمان التسديد موجود، وبالتالي كلما كانت احتياجات أرس المال العامل قريبة من الصفر دلت على حسن تغطية الاحتياجات بالموارد.

ج – الخزينة: يعتبر تسيير الخزينة المحور الأساسي في تسيير السيولة، في التحليل المالي كلما كانت الخزينة تقترب من الصفر بقيمة موجبة، واكتفت المؤسسة بالسيولة اللازمة فقط كان مفضلا، حيث توفق بين توظيف السيولة الجاهزة في دورة الاستغلال وتسديد المستحقات التي انقضى أجلها.

---

[1] – محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية ، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية ، عمان، 2006، ص 354

[2] – وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، منهج علمي وعملي متكامل، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ,عمان، الأردن، 2007، ص 39 .

[3] – مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية،الطبعة الثانية، الجزائر . 2012، ص 31

2-1 / قياس الأداء المالي بواسطة النسب المالية

أ : نسب السيولة: وتستخدم لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة والذي يعبر عن مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

ب / نسب النشاط: تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الموجودات والمطلوبات، أي أنها تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لها في اقتناء الموجودات ومن ثم قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الموجودات.

ج / نسب الملاءة (هيكل رأس المال): وتستخدم لتقييم مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل، ومدى سلامة سياسة التمويل المتبعة.

د/ نسب الربحية: وتعتبر نسب الربحية إحدى المؤشرات الرئيسية التي يستخدمها المستثمرون الحاليون والمرتقبون لأغراض تحديد مسار استثماراتهم، باعتبار الربحية هي أكثر النسب مصداقية في تحديد قابلية المؤسسة على تحقيق الأرباح من الأنشطة العادية.[1]

2/ معلومات غير مالية (خارجية)

هذه المعلومات تتسم بدرجة عالية من الحيادية والموضوعية وتفيد إدارة الائتمان بجمع كل ما يحيط من معلومات عن العميل.

- السجل التجاري: إن التوقعات التي حصلت في السجل التجاري تعطي بعض الدلالات عن وضع العميل و بإمكانه الاطلاع على إفادة السجل بصورة دورية.
- الصحيفة العينية: ويعني بذالك إفادة السجل التجاري لتبيان التوقعات والرهونات على الموجودات العقارية العائدة للعميل.
- الموردون: يمكن للموردين أن يقدموا معلومات مفيدة عن استقامة العميل ومكانته في الوسط التجاري أو المهني ومدى احترامه لتوقيعه وتسديده للالتزامات.
- المنافسون: من الممكن الوقوف على سياسة العميل في البيع والمضاربة من خلال الاستقصاء عن بعض المعلومات من المؤسسات التي تتعامل على نفس منتجاته.
- البنوك التجارية: هناك ثقة لتبادل المعلومات البنكية فيما بين البنوك سواء كانت محلية أم خارجية كما تساعد على تزويد هذه المعلومات الأعراف والتقاليد البنكية.
- الصحف والجرائد الرسمية والنشرات التجارية: تعطي هذه المجموعة من المصادر مجموعة من المعلومات المهمة عن العميل وشكل علاقته مع هذه النشاطات.

[1]- إيمان أنجو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض، مذكرة ماجستير ، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2007، ص 71

- مكاتب الاستعلامات الخاصة: توفر بعض الدول مؤسسات متخصصة ممتهنة عملية الحصول على المعلومات وتحليلها ونشرها.[1]

الفرع الثاني :دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار منح القروض

من أجل الوصول إلى اتخاذ قرار سليم في منح القروض، ومن أجل تحديد مقدار المخاطر التي تتعرض لها البنوك عند منح القروض، يجب على إدارة الائتمان توفير مجموعة من المعلومات المحاسبية التي تتحصل عليها من القوائم المالية، سواء بشكل مباشر أو عن طريق التحليل المالي، أو عن مصادر خارجية لتوفر لنا مجموعة من المعلومات تساعد مسؤول منح القروض على اتخاذ قرار سليم ومن أهم هذه المعلومات نجد:

1/**نبذة عن العميل**: تاريخ تأسيس نشاط العميل، ودراسة القطاع الاقتصادي الذي ينتمي إليه العميل ومعلومات شخصية عن أصحاب المشروع ومؤهلاتهم وسمعتهم وسلوكهم, والشكل القانوني للعميل.

2/ **المقدرة**: معرفة هل تتوفر لدى العميل القدرة والرغبة في التسديد من خلال التعاملات السابقة، ودراسة أداء العميل الإدارية والفنية حسب ظروف القطاع الذي يعمل فيه، وتوفر مصادر دخل أخرى للعميل يمكن أن تستخدم في تسديد المديونية.

3/ **ربحية التسهيلات**: دراسة مدى كفاية التدفقات النقدية ومصادرها، وهامش الربح الذي سيحققه المشروع بعد المصاريف.

4/ **غرض التسهيلات**: هل الغرض منطقي، وهل يحقق الغرض جدوى مالية، ومشروعية الغرض من الناحية القانونية والأخلاقية.

5/ **المبلغ المطلوب**: تحديد نسبة التمويل المطلوبة مقارنة بكلفة المشروع، وتحديد إذا كان العميل بحاجة فعلية للتسهيلات المطلوبة وهل التسهيلات المطلوبة تكفي لتمويل نشاطه.

6/ **التسديد**: تحديد قدرة العميل على السداد و طريقة السداد المطلوبة والتأكد من إمكانية تحقيقها حسب ظروف العميل.

7/ **الضمانة**: وهي التعرف على الضمانات التي يقدمها العميل ودراستها من كافة النواحي مثل (استقرار القيمة، سهولة بيعها عند الحاجة، سهولة تقديرها، إمكانية توثيقها).[2]

المبحث الثالث: الدراسات السابقة في الموضوع

المطلب الأول : عرض وقراءة الدراسات السابقة

اعتمدنا في هذا البحث على الدراسات الجامعية التي تم إعدادها من طرف طلبة الماجستير والمقالات العلمية ومن أهم هذه الدراسات حسب اعتقادنا التي تعتبر ذات صلة بموضوع الدراسة.

[1] - مؤسسة النقد العربي السعودي، مقدمة في إجراءات القروض، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الطبعة الأولى، الرياض ، 2015، ص 86

[2] - أسامة محمود موسى، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية، مذكرة ماجستير،كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010، ص 79

الفرع الأول: الدراسات العربية

– دراسة إيمان أنجو بعنوان: " التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض (المصرف الصناعي السوري) جامعة تشرين – سوريا – 2007

قدمت هذه الدراسة لنيل شهادة الماجستير، ومن خلالها قدمت الطالبة الإشكالية التالية : ما هو دور التحليل الائتماني في ترشيد عمليات الإقراض ؟ حيث هدفت إلى التعرف على الائتمان ومعايره والتعرف على العناصر الأساسية للتحليل الائتماني، بالاظافة إلى بيان أهمية البيانات المالية لطالب الائتمان في الكشف والتحقق من سلامة مركزه المالي وتأثير هذه البيانات على قرار منح القرض، كما هدفت إلى إبراز أهمية متابعة الائتمان بعد اتخاذ قرار منحه للعميل.

حيث اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، أما في الجانب العملي فقد قدمت دراسة حالة للمصرف الصناعي السوري واستخلصت مجموعة من النتائج:

-أن المصرف يركز على الضمانات لتعزيز القرار الائتماني؛

-عدم طلب المصرف من مقدمي طالبي الائتمان إرفاقها بقوائم مالية مدققة وعلى مدار عدة فترات محاسبية؛

-يقوم المصرف بمتابعة القروض بكشوف ميدانية على المؤسسة؛

-المصرف لا يقوم بأي نوع من التحليل المالي.

– دراسة أسامة محمود موسى، بعنوان: " دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية " دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة – الجامعة الإسلامية – غزة – 2010

قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، حيث تبلورت مشكلة الدراسة في " ما هو دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة ؟ وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على السياسة الائتمانية الحقيقية في البنوك العاملة في فلسطين، ومدى اعتمادها على المعلومات المحاسبية، بالاظافة إلى التعرف على معايير منح الائتمان ومدى اعتماد هذه البنوك على المعلومات المحاسبية كأداة لترشيد السياسة الائتمانية الفعالة، واعتمدت هذه الدراسة على استبيان تم توزيعه على جميع العاملين في قسم التسهيلات الائتمانية، ومدراء الفروع والمراقبين في البنوك التجارية في قطاع غزة .

واستخدم الطالب في هذه الدراسة علة المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى نتائج الدراسة التي كانت كما يلي :

-معظم البنوك العاملة في فلسطين تطلب معلومات مالية من طالبي الائتمان والمعلومات المطلوبة لا يشترط أن تكون مدققة، وكما يعتمد قرار منح الائتمان بشكل كبير على تحليل القدرة الايرادية والتدفقات النقدية للعميل .

- **دراسة هديل أمين إبراهيم الشيخلي بعنوان: "العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية 2012"**

دراسة ماجستير قدمت من خلالها الطالبة الإشكالية التالية : هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية والوضع المالي للعميل، السمات الشخصية للعميل، ونمط السياسة الائتمانية للبنك ؟

هدفت الطالبة من خلال هذه الدراسة إلى تحديد العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان وتحليلها وتفسير أهميتها النسبية والوقوف على المعوقات والصعوبات التي تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني، ولتحقيق هذه الأهداف اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي وقامت بتوزيع استمارة استبيان على مديري وموظفي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية حيث بلغت الاستبيانات الخاضعة للدراسة (201) استبيان، وتوصلت إلى النتائج التالية :

- الوضع المالي والسمات الشخصية للعميل، ونمط السياسات الائتمانية للبنك تلعب دورا هاما في اتخاذ القرار الائتماني؛
- مسيري وموظفي الائتمان في البنوك يولون أهمية كبيرة للمؤشرات المالية للعميل؛
- البنوك تطلب حسابات مالية لعدة سنوات سابقة ليتمكن من تحليل قدرة المؤسسة على السداد في المستقبل؛
- نسب التداول والسيولة والتدفقات النقدية من أهم المؤشرات التي تأخذها إدارة البنك لمعرفة أهلية المؤسسة للحصول على الائتمان المطلوب؛
- المعلومات التي يستقصيها البنك من المصادر المصرفية أو الاجتماعية تهدف إلى تأكيد حسن سلوك العميل والتزامه بتعهداته.

- **دراسة فواز فاضل جدعان الشمري، بعنوان: "أثر المعايير الائتمانية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال جامعة عمان العربية سنة 2013**

انطلقت الدراسة من إشكالية رئيسية « ما أثر المعايير الائتمانية (شخصية العميل وسمعته وأخلاقه والقدرة الافتراضية، ورأس المال والسيولة المتوفرة لدى العميل، والرهن المقدم من العميل والظروف الاقتصادية للعميل) على ملائمة المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد ؟ حيث تمثلت في دراسة ميدانية للبنك الأهلي المتحد، وتم توزيع استبيان على 100 موظف.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية المعايير الائتمانية عند اتخاذ قرارات منح الائتمان، ومحاولة توفير الجودة المطلوبة في مخرجات نظام المعلومات المحاسبي بهدف اتخاذ قرارات استثمارية عموما وقرارات منح الائتمان على وجه الخصوص.

وتوصلت نتائج الدراسة إلا أن شخصية العميل وأخلاقه وسمعته يؤثران على ملائمة المعلومات المحاسبية، كما أظهرت النتائج إلى عدم وجود أثر لكل من الرهن والضمانات المقدمة, والظروف الاقتصادية للعميل على ملائمة

المعلومات المحاسبية، بالاظافة إلى وجود أثر لرأس المال والسيولة المؤثرة لدى العميل على ملائمة المعلومات المحاسبية.

دراسة تسنيم عبد الرحيم مُحَمَّد أحمد , بعنوان " دور جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي والحد من مخاطر التعثر بالمصارف التجارية " دراسة حالة بنك الخرطوم–جامعة النيلين – السودان – 2017

هذه الدراسة عبارة عن بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في المحاسبة، حيث تمثلت إشكالية الدارسة في الإجابة على السؤال الرئيسي " هل هناك علاقة نوعية بين المعلومات المحاسبية وترشيد قرارات منح الائتمان ؟ هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على موثوقية المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرارات منح الائتمان، بالاظافة إلى التعرف على دور القرارات الرشيدة في الحد من ماطر التعثر المالي، ولتحقيق هذه الأهداف اتبعت الدراسة المناهج التالية : المنهج التاريخي في الدراسات السابقة التي لها علاقة بالدراسة، المنهج الاستقرائي للإطار النظري، المنهج الاستنباطي لعرض الدراسة، والمنهج الوصفي التحليلي لعرض الدراسة الميدانية، واعتمدت هذه الدراسة على عينة عشوائية من الموظفين ببنك الخرطوم حيث شملت العينة 63 موظفا.

ومن خلال الدراسة الميدانية توصل البحث إلى أهم النتائج التالية :

– توفر معلومات محاسبية ذات أهمية وفي الوقت المناسب يؤدي إلى ترشيد قرار منح الائتمان؛

– توفر معلومات وفق قواعد وأساليب ومبادئ محاسبية تؤدي إلى ترشيد قرارات منح الائتمان؛

– المعلومات المحاسبية تساعد مستخدمي القرار في استخدام نظام سليم لتشغيل البيانات.

الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية

- **دراسة (Henri wamba et louise tchamanbe–djine) بعنوان:**

Information financière et politique d'offre de crédit bancaire aux PME : cas du Cameroun 2002

هذه الدراسة عبارة عن مقالة قام بها اتحاد الجامعات الكاميرونية، تناولت المعلومات المالية ودورها في الحد مخاطر الإقراض، حيث هدفت إلى إجراء تحليل نقدي لنماذج ومعايير منح القروض في البنوك الكامرونية، وللوصول إلى هذه الأهداف اعتمد الطالبان على إجراء دراسة ميدانية ل 8 بنوك في الكامرون وتم توزيع 21 استمارة استبيان ليتحصلان على النتائج التالية :

- البنوك الكامرونية تلزم المقترضين على توفير معلومات واضحة تثبت القدرة على السداد؛
- أن هذه البنوك غير قادرة على جمع معلومات موثوقة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الجمعيات وغيرها من المعلومات المتعلقة بدفع الضرائب والديون الاجتماعية؛
- أن هذه البنوك تولي أهمية كبيرة لسلامة المركز المالي وقيمة الضمان لطالب القرض؛

- مؤشر الربحية والقدرة على السداد معيارين تعتمد عليها هذه البنوك في قرار منح القرض.

- **دراسة (véronique rouges) بعنوان:**

INFLUENCE DES INFORMATIONS COMPTABLES SUR LES CREDITS BANCAIRES AUX ENTREPRISES 2010

هذه الدراسة عبارة عن مقالة لمحاولة معرفة تأثير المعلومات المحاسبية في قرار منح القروض في أحد البنوك الفرنسية، حيث هدفت إلى قياس تأثير الكم الهائل من المعلومات المحاسبية على القرار الذي يتخذه البنك في منح القرض، واعتمد الطالب في هذه الدراسة على دراسة 161 ملف ائتماني في بنك تجاري فرنسي وفحص الوثائق المحاسبية وغيرها، ومن أهم النتائج المستخلصة:

- اعتماد البنك بدرجة أولى على المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار الائتماني؛
- اعتماد على الضمانات الشخصية للعميل بعد المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرار الائتماني؛
- مؤشر السيولة النقدية يساعد البنك على التقليل من مخاطر الائتمان؛
- في حالة عدم تماثل المعلومات المحاسبية لطالب القرض يلجأ البنك إلى الحصول على معلومات من عملائه؛
- كلما ارتفعت نسبة الاحتياطات كلما ابتعد البنك على منح القرض لعدم التأكد من استرجاع الدين.

- **دراسة (Mohamed Touati ،Abdelkader gliz) بعنوان:**

ESTIMATION DU RISQUE DE CREDIT ET QUALITE DE L'INFORMATION COMPTABLE EN ALGERIE 2012

تركز هذه المقالة على مشكلة جودة المعلومات المحاسبية للمؤسسات الخاصة التي تواجهها المصارف الجزائرية عند تحليل مخاطر الائتمان، حبث هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير نوعية المعلومات المحاسبية لمخاطر الائتمان مقارنة مع الوضع السائد في الاقتصاديات المتقدمة، وتسليط الضوء على نماذج تقدير المخاطر الائتمانية مثل الدين والسيولة، وهذا من خلال دراسة ما اذا كانت هذه العوامل ذات صلة في السياق الجزائري ورد فعل البنوك الجزائرية على استخدام معلومات اظافية من مصادر خارجية عن المؤسسة، وتعلقت هذه الدراسة بالقروض التشغيلية التي منحها مصرف عام جزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص في نهاية عام 2004 و2005، حيث تم أخذ 118 مؤسسة صغيرة ومتوسطة وجمع حوالي 140 معلومة حول البيانات المالية لها وخصائص هذه المؤسسات.

وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

-نسبة الدين والنقديات المتوفرة للعميل هي مؤشرات تميزية في نظر البنك نظرا للبيانات المالية غير دقيقة للمؤسسات الخاصة؛

-مؤشر الربحية للمؤسسات الصحية أكثر صدقا من غيرها من المؤسسات التي تظهر نتيجة محاسبية رقمية من أجل دعم الطلب الحصول على قرض؛

-أن البنوك تميل إلى الحصول على معلومات من خارج المؤسسة نظرا لعدم تناسق المعلومات المحاسبية المقدمة من العميل؛

- المعلومات الخارجية للمؤسسة والوضع الضريبي وحركة الأعمال تمكن إدارة البنك من تقدير احتمال التخلف عن سداد القروض.

- **دراسة (Miia Karilaine) بعنوان:**

Usefulness of Financial Accounting Information in Commercial Lending By Banks in Sweden K 2014

قدمت هذه الدراسة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة كارلستاد السويد، وتدور اشكاليتها حول ما مدى احتمال استخدام المصارف التجارية السويدية للمعلومات المحاسبية عند اتخاذ القرارات الائتمانية ؟ وكان الهدف من وراء هذه الدراسة هو التحقق من استخدام الدائنين للمعلومات المحاسبية ومصادر المعلومات الأكثر فائدة لاتخاذ القرار الائتماني، ولتحقيق هذا الهدف اعتمد الطالب على استبيان الكتروني موجه ل 18 مدير فرع الذين يعملون في أكبر المصارف التجارية في السويد، وتوصلت هذه الدراسة إلى :

- المعلومات المحاسبية هي المصدر الرئيسي للمعلومات في الإقراض التجاري؛
- المعلومات حول قدرة المؤسسة على توليد النقد أمر أساسي في قرارات الإقراض لضمان سداد الديون مع الفائدة ؛
- تركيز المصارف التجارية في السويد على معلومات حول تفاصيل الربح والخسارة وتفاصيل الأصول للعميل.

- **دراسة (DENIS MBUVI MUSYOKA) بعنوان :**

THE EFFECT OF USE OF FINANCIAL STATEMENTS IN MAKING LENDING DECISIONS ON LEVEL OF NON PERFORMING LOANS COMMERCIAL BANKS IN KENYA 2016

قدمت هذه الدراسة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، مدرسة الأعمال جامعة نيروبي، غينيا لمحاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية : هل استخدام البيانات المالية في تقديم الإقراض لها تأثير على مستوى القروض المتعثرة ؟.

وكان الغرض من هذه الدراسة هو تحديد أثر استخدام البيانات المالية للعميل في اتخاذ قرارات الإقراض على مستوى القروض المتعثرة فيما بين البنوك التجارية في كينيا، حيث اعتمد الطالب على دراسة ميدانية وتم توزيع استبيانات على موظفو المصارف التجارية في كينيا والبالغ عددها 37 موظفا، واستخدم الطالب المنهج الوصفي التحليلي، الذي توصل بدوره إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- ليس كل البنوك تستخدم البيانات المالية للموافقة على جميع أنواع القروض أو جميع أنواع العملاء نتيجة لفقدان الثقة فيها؛
- نسبة عالية من المقترضين هي من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأفراد الذين لا يملكون القدرة على إنتاج بيانات مالية؛
- ارتفاع نسبة الربحية للمؤسسات المتوسطة يكسبها قدرة التفاوض مع البنك للحصول علة قروض؛
- المؤسسات متعددة الجنسيات تحمل مخاطر أقل للبنك نتيجة موثوقية بياناتها المالية؛
- المصارف ذات المستوى الأدنى تستخدم البيانات المالية في قرار الإقراض على عكس المصارف المستوى الأعلى.

المطلب الثاني : النتائج المستخلصة من الدراسات

من خلال استعراض الدراسات السابقة نلاحظ أن أغلبية الدراسات تناولت نفس المتغير التابع للدراسة، ألا وهو ترشيد القرارات الائتمانية لكن في بيئات مختلفة، ومن خلال جميع النتائج المتوصل إليها في الدراسات تمكنا بالخروج بحوصلة من النتائج :

- ✓ البنوك التجارية تطلب دائما من المؤسسات طالبة الائتمان تزويدها بالقوائم المالية على مدار عدة سنوات سابقة.
- ✓ اختلاف البيئة التي تنشط فيها بعض البنوك تجعلها تطلب أحيانا قوائم مالية مدققة وأحيانا لا تطلب ذالك.
- ✓ المعلومات المحاسبية لا تكفي لاتخاذ قرار منح القرض من البنك فهو يطلب ضمانات لضمان استرداد أمواله.
- ✓ التحليل المالي للبيانات المالية أمر مهم في عملية اتخاذ القرار الائتماني.
- ✓ مؤشر الربحية، السيولة، المردودية نسب مالية تعتمد عليها البنوك التجارية لمعرفة قدرة العميل على السداد.
- ✓ المعلومات المحاسبية تبقى غير كافية لاتخاذ القرار الائتماني , حيث نجد أن البنوك تلجأ إلى مصادر أخرى للمعلومات للتأكد من حالة العميل.
- ✓ المعلومات المبنية وفق قواعد ومبادئ محاسبية تعزز من قرار منح الائتمان.

خلاصة الفصل:

إن الوظيفة والهدف النهائي للمعلومات المحاسبية هي زيادة المعرفة، أو تحويل المجهول إلى معلومة أو تخفيض حالات عدم التأكد لدى مختلف مستخدمي هذه المعلومات، وفي ضوء ما تناولناه في هذا الفصل من تعرف للمعلومات المحاسبية، أهدفها، خصائصها وأنواعها اتضح أن لهذه المعلومات دورا فعالا في اتخاذ القرارات السليمة وإسقاطا على ذالك تناولنا القطاع البنكي لمعرفة مدى استخدامه للمعلومات المحاسبية لترشيد قرارات منح القروض، حيث تطرقنا إلى المعايير التي تعمل بها هذه البنوك لاتخاذ قرار منح القروض بالاظافة إلى أنواع المعلومات المحاسبية التي يستند عليها لتقييم قدرة طالبي القروض على سداد القرض، وفي النهاية أشرنا إلى بعض الدراسات السابقة للإلمام أكثر بالموضوع ، وسنحاول من خلال الفصل التطبيقي تم إسقاط ما استخلاصه من مراجعة الأدبيات إلى الدراسة الميدانية التي من خلالها سوف يتم اختبار فرضيات الدراسة والإجابة على الإشكال المطروح.

الفصل الثـــــــــــاني :

دراسة ميدانـــية لعيـنة من الـــبنـوك التجـارية في ولاية ورقلة

تمهيد:

لأجل انجاز الدراسة التطبيقية تم اختيار مجموعة من البنوك التجارية التي تنشط في ولاية ورقلة، هذه البنوك متمثلة في (البنك الوطني الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، بنك الخليج الجزائر، مصرف السلام الجزائر).

ولتحقيق هدف الدراسة والإلمام أكثر بالموضوع والإجابة على التساؤلات المتعلقة بالدراسة ارتأينا أن نقوم بدراسة ميدانية، والتقرب بشكل أكبر من مجتمع الدراسة وذالك من خلال إجراء مقابلات مع مسؤولي منح القرض في هذه البنوك من خلال طرح مجموعة من الأسئلة وتفسيرها من أجل معرفة دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية.

ولهذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، خصصنا في المبحث الأول الطريقة والأدوات المستعملة في الدراسة، وفي المبحث الثاني عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها.

المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

تلعب الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية دورا مهما في أهمية المعلومات ومصداقيتها من حيث جمعها ودراستها وتحليلها مما يعطي للبحث قيمة علمية، ومن خلالها يتسنى للباحث إثبات أو نفي فرضياته وكذلك استنتاج نتائج نهاية البحث .

المطلب الأول: اختيار مجتمع الدراسة

تمت الدراسة الميدانية في (06) بنوك تجارية تنشط في ولاية ورقلة والتي تمثلت في البنك الوطني الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، بنك التنمية المحلية، والقرض الشعبي الجزائري باعتبارها بنوك عمومية، بالاظافة إلى اختيار بنك خاص أجنبي المتمثل في بنك الخليج الجزائر، واختيار بنك إسلامي المتمثل في مصرف السلام الجزائر، وهذا من خلال إجراء مقابلات شخصية مع مسؤولي منح القروض في هذه البنك، وسنحاول التطرق في هذا المطلب إلى تعريف كل بنك.

❖ **بنك الخليج الجزائر AGP**:

هو بنك تجاري كويتي جزائري تأسس في 15 ديسمبر 2003 بموجب القانون الجزائري برأس مال قدره 10 مليار دينار جزائري ، يملكها ثلاثة بنوك ذات سمعة دولية مرموقة وهي Bank Borgan بقيمة 60 % وبنك تونس العالمي بـ30 % وبنك الأردني الكويتي بـ10%، وبنك الخليج الجزائر بنك تجاري خاص بدأ عمله في 2004، يمارس عمله الآن في بيئة اقتصادية وبنكية مليئة بالتغيرات والتقلبات.[1]

❖ **بنك التنمية المحلية BDL**:

هو بنك عمومي نشأ نتيجة إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري بتاريخ 30 أفريل 1985، برأس مال يصل إلى 36.800.000.000 مليون دينار جزائري، يحتوي على شبكة مكونة من 155 وكالة منتشرة بإحكام على مستوى التراب الوطني بما في ذالك 147 وكالة مكلفة بتسيير العمليات البنكية التي وضعت تحت مسؤوليتها 06 وكالات مختصة بمنح قروض على الرهن، وهو النشاط الذي يتميز به البنك عن باقي البنوك التجارية الأخرى، يمول هذا البنك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتجارة في أوسع معانيها والمهن الحرة والأفراد والعائلات.[2]

❖ **بنك الجزائر الخارجي BEA**:

هو بنك تجاري عمومي أنشأ سنة 1967 بموجب الأمر 204/67 يتعامل مع أشخاص طبيعيين ومعنويين يخضع لقواعد القانون التجاري، تستند إليه جميع مهام البنوك التجارية الأخرى في جمع الودائع ومنح القروض، بالاظافة إلى تمويل عمليات التجارة الخارجية بمنحه قروضا للاستيراد، بحيث يحتوي على 09 مديريات وعدة فروع

[1]- www.agb.dz 2018/04/06

[2]- www.bdl. dz، 2018/04/06

منتشرة في كامل التراب الوطني، ومن بينها المديرية الجهوية لولاية ورقلة التي أنشأت سنة 1970 وتضم تحتها وكالة في بلدية ورقلة وحاسي مسعود وأخرى في تقرت.[1]

❖ **القرض الشعبي الجزائري CPA:**

بنك عمومي أنشأ بتاريخ 29 ديسمبر 1966 بمقتضى الأمر 66-366 وذالك من خلال استفادته من الذمة المالية لمجموعة من البنوك تم حلها في 31 ديسمبر 1966، وهي القرض الشعبي الجزائري وهران، قسنطينة عنابة والصندوق الجزائري للقرض الشعبي. .

في سنة 1977 افتتحت وكالة ورقلة الواقع مقرها بشارع أحمد زبانة مقابل قاعة سدراته، حيث تقوم بمختلف الأعمال البنكية كفتح الحسابات الجارية، الإيداع والإقراض بمختلف أشكاله، وتنظم الوكالة مجموعة من المصالح لخدمة الزبائن.[2]

❖ **البنك الوطني الجزائري BNA:**

أول بنك تجاري وطني، أنشأ البنك الوطني الجزائري بتاريخ 13 جوان 1966، حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية بالاظافة إلى تمويل القطاع الفلاحي، يمتلك البنك 211 وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطني تشرف عليها 17 مديرية جهوية للاستغلال، من بينها مديرية شبكة الاستغلال 184 ورقلة، التي تم تدشينها بتاريخ 13 يونيو 1994، حيث يقدر رأس مالها 416.000.000.00 دج، تختصر مهامها في إقراض المنشات الصناعية العامة والخاصة وخصم الأوراق التجارية والمالية عند التسديد بالاظافة إلى تسيير البنوك التجارية الأجنبية وصناديق القرض الفلاحي.[3]

❖ **مصرف السلام الجزائري SBA:**

هو بنك خاص شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، جاء كثمرة للتعاون بين الجزائر والبحرين، تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاولة نشاطه المتمثلة في تقديم خدمات مصرفية مبتكرة، حيث يقوم بتمويل المشاريع الاستثمارية وكافة الاحتياجات في مجال الاستغلال والاستهلاك عن طريق عدة صيغ تمويلية، يتوزع مصرف السلام على 17 فرع على المستوى التراب الوطني من بينها فرع ورقلة الذي تم افتتاحه بتاريخ 01 مارس 2018 الواقع بحي الشرفة الطريق الوطني رقم 49 ولاية ورقلة.[4]

[1]- www.bea. dz، 2018/04/07

[2]- http://www.cpa bank.dz/?p=cadre، 2018/04/07

[3]- http://www.bna.dz/presentation.html، 2018/04/07

[4]- www، alsalamalgeri .com، 2018/04/08

المطلب الثاني : المناهج والأدوات المستخدمة في الدراسة

من أجل القيام بأي دراسة يتم تحديد الأدوات و المنهجية الخاصة بها، والتي يتم من خلالهما جمع المعلومات اللازمة من أجل تأكيد صحة أو نفي فرضياتها، ولمعرفة الواقع ومقارنته مع المفاهيم العلمية و النظرية أو حتى تطبيق هذه المفاهيم في مجال الدراسة من أجل إعطاء معلومات، عرض أفكار جديدة، تقديم اقتراحات جديدة، دراسة مشكلة معين .

الفرع الأول :المنهج المستخدم في الدراسة

من أجل القيام بدراستنا و من خلال المعلومات والمعطيات المتوفرة لدينا، إضافة إلى عينة الدراسة ولإتمام ذلك تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي في الجانب النظري، و الاعتماد على أسلوب الدراسة الميدانية في الجانب التطبيقي، وذالك بطرح أسئلة استقصائية، والتي تمت في مجموعة من البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة المعرفة سابقا، وصولا إلى اختبار الفرضيات.

الفرع الثاني :الأدوات المستخدمة في الدراسة

مهما كان الغرض من الدراسة فلابد من توفير الأدوات اللازمة و المواتية بغية الوصول إلى الأهداف المنشودة و النتائج المرغوبة من الدراسة، فطبيعة الموضوع هي التي تفرض الأداة المستوجبة و الملائمة لدراسته، وفي دراستنا هذه من الوسائل التي استخدمت في جمع المعلومات هي المقابلة.

المقابلة:

تعتبر المقابلة أداة أساسية لجمع المعلومات حيث تدخل ضمن أدوات البحث العلمي، التي تم استخدامها في عملية جمع البيانات و المعلومات في هذه الدراسة، فهي عبارة عن لقاء مباشر يجري بين الطالب و المبحوث الواحد أو الأكثر من ذلك، في شكل مناقشة موضوع معين قصد الحصول على حقائق معينة أو أراء و مواقف محددة .

وتعتبر المقابلة أكثر أهمية من الاعتماد على الاستبيان حسب هذا الموضوع للوصول إلى المعلومة الموحدة من قبل كل بنك محل الدراسة، وبغية تحقيق أهداف الدراسة قمنا بصياغة مجموعة من الأسئلة والتي تخص متغيرات الدراسة، حيث قمنا بتقسيم هذه الأسئلة إلى ثلاثة محاور التالية :

المحور الأول: يهدف إلى التأكد من أن كل البنوك محل الدراسة تطلب معلومات محاسبية في ملف منح الائتمان وصنف هذه المعلومات ومدى الوثوق فيها.

المحور الثاني: يهدف إلى التعرف على مدى اعتماد هذه البنوك على التحليل المالي للقوائم المالية وما هي أهم المؤشرات والنسب المالية المعتمدة في قرار منح القروض.

المحور الثالث: يهدف إلى التعرف على أهم العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني ومعرفة الأهمية النسبية للمعلومات المحاسبية للمؤسسات طالبة القرض لدى هذه البنوك .

وقد كانت هذه المقابلة شخصية على شكل حوار مباشر مع مسؤولي منح القروض في البنوك التجارية محل الدراسة، من أجل الحصول على المعلومات بأكثر دقة وتفصيل، وقد تمت على عدة مراحل كان النقاش فيها مفتوحا، حيث كانت الأسئلة مكتوبة و بطريقة ممنهجة مقننة، تم طرحها من قبل الطالب و تقديم الأجوبة من طرف المبحوث حول الموضوع المدروس وتتم عملية تسجيل الإجابات عن طريق الكتابة تباعا مع إلقاء الأسئلة و تلقي الأجوبة لذلك، ويتم أيضا عن طريق التسجيل بالهاتف المحمول إن لم يقابل هذا التسجيل اعتراضا من قبل المبحوث، لتتم عملية تحليل الأجوبة لاحقا.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها

المطلب الأول :نتائج الدراسة

الفرع الأول: المعلومات المحاسبية المطلوبة من المؤسسات في دراسة ملف منح الائتمان

هذا التقييم عبارة عن اختبار أولي للفرضية الأولى" :كل البنوك التجارية في الولاية محل الدراسة تطلب معلومات محاسبية".

واستعنا في اختبار هذه الفرضية على مجموعة من الأسئلة التي قمنا بطرحها على مسؤولي منح القروض في هذه البنوك وهي موضحة في الجداول الآتية:

الجدول رقم (2-1) متعلق بالسؤال رقم 01: هل تطلبون معلومات محاسبية عن المؤسسات طالبة القروض؟

البنوك	AGP	BDL	BEA	CPA	BNA	SBA
الإجابة	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

التعليق:

نلاحظ من خلال إجابات مسؤولي القروض في البنوك أن هذه البنوك تطلب دائما معلومات محاسبية في ملف منح القرض للمؤسسات طالبة القرض، حيث وجدنا أن أغلبية المؤسسات التي تتقدم لطلب القروض في هذه البنوك هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة، والقروض المطلوبة هي في الغالب قروض استغلال.

الجدول رقم (2-2) متعلق بالسؤال رقم 02: ما هو صنف القوائم المالية التي تطلبونها؟

البنوك	AGP	BDL	BEA	CPA	BNA	SBA
الإجابة	الميزانية تدفقات الخزينة	الميزانية حسابات النتائج تدفقات الخزينة	الميزانية حسابات النتائج تدفقات الخزينة	الميزانية حسابات النتائج تدفقات الخزينة	الميزانية حسابات النتائج تدفقات الخزينة	الميزانية حسابات النتائج تدفقات الخزينة

التعليق:

من خلال النظر إلى هذه الإجابات نرى أن معظم البنوك تطلب الميزانية، جدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة، في حين نرى أن بنك الخليج (**AGP**) يطلب فقط الميزانية وجدول تدفقات الخزينة .

حيث تطلب هذه البنوك الميزانية لمقارنة أصول المؤسسة طالبة القرض بفترات مالية سابقة للتعرف على تطور حجم الأصول، وارتفاع قيمتها لتكون ضمانة لتغطية التزامات العميل، بالاظافة إلى الوقوف على التزامات المؤسسة على المدى القصير والطويل، وتركز على جدول حسابات النتائج لمعرفة تفاصيل الربح والخسارة ، وجدول تدفقات الخزينة لقياس قدرة المؤسسة على توليد النقد والعائدات من الأداء التشغيلي.

ومن خلال المناقشة مع مسؤولي منح القروض وجدنا أن كل البنوك محل الدراسة تطلب كذالك الميزانية الجبائية بالاظافة إلى بعض الملاحق مثل جدول الاهتلاكات، في حين توصلنا إلى أن جدول تدفقات الخزينة لا يعتبر إلزاميا في بعض الأحيان عن المؤسسة طالبة القرض إلا في المعاملات الخارجية كالتصدير.

الجدول رقم (2-3) متعلق بالسؤال رقم 03: هل يشترط أن تكون القوائم المالية مدققة من طرف محافظ حسابات؟

البنوك	AGP	BDL	BEA	CPA	BNA	SBA
الإجابة	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

التعليق:

نلاحظ من خلال هذه الإجابات إلزامية كافة البنوك على أن تكون القوائم المالية للمؤسسة طالبة القرض مدققة ومصادقة من طرف محافظ حسابات مستقل لإعطاء هذه القوائم مصداقية أكبر، خاصة بالنسبة للمؤسسات الخاصة، بالاظافة إلى مصادقة مصلحة الضرائب على هذه القوائم، وفي حالة عدم توفر ذالك يرفض ملف القرض.

الجدول رقم (2-4) متعلق بالسؤال رقم 04: ما هو عدد سنوات القوائم المالية التي تطلبونها؟

البنوك	AGP	BDL	BEA	CPA	BNA	SBA
الإجابة	3 سنوات	3 سنوات	3 سنوات	أكثر من ذالك	3 سنوات	3 سنوات

التعليق:

يشترط محللو الائتمان في هذه البنوك أن تكون القوائم المالية المطلوبة لثلاثة سنوات ماضية سواء كان قرض استغلالي أو استثماري، على غرار القرض الشعبي الجزائري **CPA** الذي يطلب أكثر من ثلاثة سنوات بالنسبة

للقروض الاستثمارية، أما القروض الاستغلالية فتكون لثلاثة سنوات.

ووجدنا كذالك بأن هذه البنوك تراعي المؤسسات التي لا تتوفر على قوائم مالية لثلاثة سنوات، حيث تطلب منها إرفاقها بقوائم مالية لسنتين كأقصى تقدير بالاظافة إلى قوائم مالية تقديرية لسنتين على الأقل.

الجدول رقم (2-5) متعلق بالسؤال رقم 05: هل تأخذون المعلومات من القوائم المالية كما هي أم تقومون بالتحقق من موثوقيتها؟

البنوك	AGP	BDL	BEA	CPA	BNA	SBA
الإجابة	نأخذها كما هي	نتحقق من صحتها	نتحقق من صحتها	نتحقق من صحتها	نتحقق من صحتها	نتحقق من صحتها

التعليق:

من خلال هذا السؤال المطروح على مسؤولي منح الائتمان في البنوك محل الدراسة استخلصنا أن البنوك (**BDL. SBA.BNA.BEA. CPA**) يتحققون من صحة القوائم المالية حتى وان كانت مدققة من طرف محافظ حسابات ومصلحة الضرائب، وهذا راجع لعدم الثقة في القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في حين نرى أن بنك **AGP** يأخذ المعلومات من القوائم المالية كما هي دون التحقق من صحتها ويرجع ذالك لعدم وجود القدرات والإمكانيات للتحقق منها ويكتفي فقط برأي مراجع الحسابات ومصلحة الضرائب ووجهة نظره في هذه القوائم.

الجدول رقم (2-6) متعلق بالسؤال رقم 06: هل تعتمدون على التحليل المالي للقوائم المالية في اتخاذ قرار منح القروض؟

البنوك	AGP	BDL	BEA	CPA	BNA	SBA
الإجابة	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

التعليق:

نلاحظ إجماع كافة البنوك التجارية على اعتماد التحليل المالي للقوائم المالية لمساعدة المحلل الائتماني في القراءة المتعمقة للوضعية المالية للمؤسسة طالبة القرض.

حيث يعتبر التحليل المالي خطوة أولى للحكم على قدرة طالب القرض على الوفاء بتسديد التزاماته والكشف عن مواطن القوة والضعف في هذه القوائم، كما تقوم هذه البنوك بتحويل الميزانية المحاسبية إلى ميزانية مالية لمساعدة محلل الائتمان على استخراج مجموعة من المؤشرات المالية للحكم على كفاءة العميل في الوفاء بالتزاماته.

الجدول رقم (2–7) متعلق بالسؤال رقم 07: ما هي مصادر المعلومات لإدارة الائتمان عن المؤسسة طالبة الائتمان؟

البنوك	AGP	BDL	BEA	CPA	BNA	SBA
الإجابة	–الوثائق –الزيارة الميدانية –الموردين –السجل التجاري –مصلحة الضرائب	–الوثائق –الزيارة الميدانية –السجل التجاري –مصلحة الضرائب	–الوثائق –الزيارة الميدانية للمؤسسة	–الوثائق –الزيارة الميدانية –العملاء –الموردين –الهيئات الاجتماعية –البنوك الأخرى –السجل التجاري –مصلحة الضرائب –المنافسين	–الوثائق –الزيارة الميدانية –العملاء –الموردين –الهيئات الاجتماعية –السجل التجاري –مصلحة الضرائب –المنافسين	–الوثائق –الزيارة الميدانية –العملاء –الموردين –الهيئات الاجتماعية –البنوك الأخرى –المنافسين

التعليق:

من خلال التحاور مع مسؤولي منح القروض في البنوك محل الدراسة ومن خلال إجاباتهم لاحظنا أن هناك اختلاف في مصادر المعلومات الخارجية للإدارة الائتمان عن المؤسسة طالبة القرض حسب القدرات والإمكانيات التي يتمتع بها كل بنك للمعرفة الجيدة لطالب القرض، حيث وجدنا أن هناك إجماع على المصادر الأساسية لمحللي الائتمان في البنوك المتعلقة بكل من الوثائق والزيارة الميدانية لمقر نشاط المؤسسة، ونوضح ذلك بأنه من الممكن أن يكون طالب القرض أحد العملاء المعروفين للبنك، و هذا ما يسهل على البنك الحصول على معلومات بغاية الأهمية في السجلات الداخلية للبنك من خلال معرفة الوضع المالي للعميل بتعاملاته السابقة مع البنك و أيضا طريقة العلاقة العملية التي تربطه بالبنك.

الجدول رقم (2–8) متعلق بالسؤال رقم 08: في حالة كونكم لا تطلبون معلومات محاسبية من المؤسسات طالبة الائتمان ما سبب ذالك؟

البنوك	AGB	BDL	BEA	CPA	BNA	SBA
الإجابة	دون إجابة	دون إجابة	دون إجابة	دون إجابة	دون إجابة	دون إجابة

التعليق:

من خلال طرح هذا السؤال على هذه البنوك، لاحظنا أن كافة البنوك دائما تطلب معلومات محاسبية عن المؤسسات طالبة القرض ماعدا الأفراد.

ومن خلال التعمق أكثر في هذا السؤال توصلنا إلى أن بنك (**BNA.BDL.CPA.BEA**) في حالة تقدم مؤسسة حديثة النشأة التي هي غالبا ما تكون صغيرة لطلب القرض ولم تقم من قبل بإعداد قوائم مالية، فيكفي أن تعد ميزانية تقديرية تلخص كافة الاستثمارات التي تمتلكها بالاظافة إلى بطاقة تقييم المشروع والجدوى المتوقع منه، وتقدمها في ملف القرض والشيء الأهم الضمان، الذي يعد الركيزة في هذه الحالة.

أما بنك (**SBA. AGB**) في حالة عدم توفر المعلومات المحاسبية للمؤسسات طالبة القرض لا يقبل ملف القرض حتى وان وجد الضمان.

الفرع الثاني : مؤشرات التحليل المالي المعتمدة من قبل البنوك لاتخاذ القرار الائتماني

هذا التقييم عبارة عن اختبار أولي للفرضية الثانية " يعتمد البنك على دراسة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية المستخلصة من القوائم المالية لطالب القرض" .

واستعنا في اختبار هذه الفرضية على مجموعة من الأسئلة التي قمنا بطرحها على مسؤولي منح القروض في هذه البنوك وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-9): مؤشرات التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني

الرقم	السـؤال
01	هل يقوم البنك بحساب رأس مال العامل لمعرفة التوازن المالي للعميل في الأجل الطويل
02	هل يقوم البنك بحساب احتياج رأس مال العامل لمعرفة تغطية الاحتياجات بالموارد في الأجل القصير
03	هل يدرس البنك الخزينة للتأكد من السيولة الجاهزة لتمويل دورة الاستغلال
04	هل يعتمد البنك على نسب السيولة للحكم على قدرة العميل على تسديد ما عليه من التزامات في أجال استحقاقها
05	هل يعتمد البنك على نسب الربحية لتقييم قدرة المشروع على تحقيق الأرباح من المبيعات أو من الأصول المتاحة
06	هل يعتمد البنك على نسب المديونية للتعرف على مصادر التمويل التي اعتمدت عليها المؤسسة لتمويل أصولها المختلفة
07	هل يستخدم البنك نسب توازن الهيكل المالي لإبراز التوازن بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية للعميل
08	هل يهتم البنك بنسب النشاط للكشف عن كفاءة الأداء والربحية للمؤسسة على المدى الطويل
09	هل يستخدم البنك نسب المردودية لمعرفة قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح في إطار نشاطاتها

التعليق:

من خلال إجابات مسؤولي منح القروض في البنوك محل الدراسة وجدنا أن هناك إجماع في استعمال بعض المؤشرات والنسب المالية، فبعد القيام بتحويل الميزانية المحاسبية إلى ميزانية مالية يقوم محلل الائتمان بتحليل أفقي لدراسة التغيرات الحادثة في القوائم المالية على مدى عدة فترات زمنية، ومن أهم المؤشرات والنسب المالية التي تستعملها معظم البنوك محل الدراسة هي:

1- **مؤشرات التوازن المالي:** تقوم البنوك بحساب رأس مال العامل (**FR**) واحتياج رأس مال العامل (**BFR**) والخزينة (**TR**) وذالك لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة (الملاءة المالية للمؤسسة)

- فإذا كان (**FR**) موجب فان ملف القرض مقبول.
- اذا كان (**FR**) سالب فان القرض غير مقبول.
- وإذا كان (**BFR**) سالب يعني تمويل ذاتي يقبل ملف القرض.
- وإذا كان (**BFR**) موجب يعني تمويل من الآخرين كالأفراد والبنوك الأخرى وبالتالي يرفض الطلب.

2- **نسب الربحية:** تولي البنوك أهمية كبيرة لهذه النسبة التي تقيس لنا قدرة المؤسسة طالبة القرض على تحقيق الأرباح، ومن خلالها تعكس لنا أداء المؤسسة التشغيلي وكفاءة السياسات والإجراءات، لقطع كافة الشكوك في الوقوع في العسر المالي للمؤسسة، وبالتالي تضمن للبنك الحق في استرجاع القرض، وتتعامل البنوك محل الدراسة مع هذه النسبة على حسب نشاط كل مؤسسة.

3- **نسب المردودية:** تقيس البنوك المردودية التجارية، المردودية المالية والاقتصادية لمعرفة قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح وتستخدم البنوك هذه النسبة خاصة مع المؤسسات الصغيرة.

4- **نسب توازن الهيكل المالي:** تستخدم البنوك محل الدراسة هذه النسبة لمعرفة مدى كفاية الأصول الثابتة لتغطية القروض ومعرفة حصة أموال الملاك ومقارنتها بالقروض من الدائنين في البنوك لمواجهة أي تخلف عن السداد.

5- **نسب النشاط:** تهتم البنوك في الغالب على معدل دوران المخزون السلعي لمعرفة كفاءة المؤسسة في تسويق منتجاتها خلال دورة واحدة.

6- **نسب المديونية:** من بين أهم النسب المالية حيث تقيس لنا مقدار مصادر التمويل الخارجية في الهيكل التمويلي للمؤسسة، بالاظافة إلى تحديد مقدار الديون من مجموع الأصول.

الفرع الثالث : العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني

هذا التقييم عبارة عن اختبار أولي للفرضية الثالثة " المعلومات المحاسبية غير كافية لاتخاذ القرار الائتماني فهناك عوامل أخرى تأثر في اتخاذ القرار " واستعنا في اختبار هذه الفرضية على مجموعة من الأسئلة التي قمنا بطرحها على مسؤولي منح القروض في هذه البنوك وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-10): العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني

الرقم	السـؤال
01	هل يقوم البنك بالحصول على معلومات تبين تاريخ تأسيس المؤسسة طالبة القرض والشكل القانوني لها
02	هل يسعى البنك للتحقق من موجودات وأصول طالب القرض من خلال زيارات ميدانية لمقر نشاطه
03	هل يعتمد البنك على المعلومات التي يستقصيها عن طالب القرض من خلال البنوك الأخرى
04	هل يستخدم البنك المؤشرات والنسب المالية في قياس وتقييم القدرة والسيولة لطالب القرض
05	هل يعتبر توفر رأس مال ملائم لطالب القرض عامل مشجع ومؤثر للموافقة على منحه القرض
06	هل يعتمد البنك على الرهن والضمانات في زيادة الضمان من العميل.
07	هل يخضع قرار منح الائتمان لقرارات سياسية تفرض عليها توجهات اقتصادية معينة، على سبيل المثال القروض الموجهة لـ (الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب(ANSEJ).
08	هل ينظر البنك لدرجة السيولة التي يتمتع بها حاليا وقدرته على توظيفها لاتخاذ قرار منح القرض
09	هل يعتمد البنك على نظام لتقييم المخاطر المتعلقة بقرار منح القرض لتفادي عدم استرجاع الدين

التعليق:

من خلال الأسئلة من(**01 إلى 03**) وبالنظر إلى إجابات محللي الائتمان استنتجنا أن كل البنوك محل الدراسة تتأكد من سمعة وشخصية المؤسسة طالبة القرض خاصة عندما تكون متعامل جديد مع البنك، وذالك من خلال طلب العقد التأسيسي للمؤسسة لمعرفة الشكل القانوني للمؤسسة وعدد المؤسسين وحصة كل مساهم، بالاظافة إلى نشاط المؤسسة، كذالك تقوم البنوك بعمل زيارات ميدانية لمقر نشاط المؤسسة طالبة القرض للتأكد من كل الممتلكات المصرح بها في القوائم المالية وغالبا ما تتخذ البنوك هذا الإجراء مع المؤسسات الخاصة لفقدان الثقة في ما تصرح به، في حين وجدنا أن معظم البنوك محل الدراسة لا تقوم بطلب معلومات مباشرة من البنوك الأخرى حول تعاملات المؤسسة مع البنوك، نظرا للسرية التي يتمتع بها كل بنك في تعاملاته.

-ومن خلال السؤالين (**4و5**) لاحظنا أن كل البنوك التجارية في الولاية تستخدم المؤشرات والنسب المالية المستخرجة من القوائم المالية كخطوة أولى للحكم على أحقية المؤسسة في الحصول على قرض، بالاظافة إلى أن البنوك تهتم بنسبة كبيرة برقم الأعمال والنتيجة الصافية لما لهم من تأثير في اتخاذ قرار منح القرض .

-ومن خلال السؤال (**6**) نلاحظ أن كل البنوك التجارية تعتمد على الضمانات سواء كانت عينية أو معنوية وأحيانا في الاثنين، التي تعتبر كجدار أمان ثاني بعد تحليل القوائم المالية ومعرفة الوضعية المالية للمؤسسة، فتوفر ضمان كافي يغطي قيمة القرض يعطي للبنك الثقة في العميل.

-ومن خلال السؤال (7) استنتجنا أن البنوك العمومية (**BNA.BDL.BEA.CPA**) دائما ما تخضع لقرارات سياسية لتمويل المؤسسات التي تندرج تحت الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب وغيرها من الصناديق التي تهتم بتشجيع ودعم الاستثمار وذالك لتحقيق أغراض اقتصادية معينة على سبيل المثال تشجيع المنتوج المحلي، حيث تقوم هذه البنوك بتمويل المؤسسة بالحصة الأكبر من القرض وتتكفل الوكالة بالباقي.

في حين وجدنا أن البنك الخاص (**AGB**) والبنك الإسلامي (**SBA**) لا تفرض عليهم أي قرارات سياسية بمنح القروض للمؤسسات المدعمة بواسطة هذه الوكالات .

-ومن خلال السؤال (8) من خلال مقارنة إجابات أفراد العينة وجدنا بأن حجم الودائع في هذه البنوك أكبر من حجم القروض الممنوحة، وهذا ما اجتمعت عليه إجابات مسؤولي القروض حيث أشاروا بأن اتخاذ القرار الائتماني ليس مربوط بدرجة السيولة التي يتمتع بها البنك وإنما بأحقية العميل للقرض وقدرته على السداد .

-ومن خلال السؤال (9) وبالنظر إلى إجابات مسؤولي القروض المتعلقة بهذا السؤال وجدنا أن كل البنوك التجارية (**BNA.SBA.BEA.BDL.CPA**) تتوفر على مصلحة خاصة تابعة للبنك تقوم بتقييم المخاطر ودرجة مخاطرة البنك في اتخاذ أي قرار ائتماني، من خلال توفرها على نظام استعلامي كبير جدا يوضح جميع التعاملات المصرفية التي قام طالب القرض، بالاظافة إلى علاقاته مع مورديه وزبائنه ومنافسيه، بينما نجد أن بنك **AGP** بتوفر على مصلحة مستقلة استقلالية تامة عن البنك.

المطلب الثاني :تحليل ومناقشة النتائج

في هذا المطلب سوف نحاول تحليل النتائج المتوصل إليها ومناقشتها، إضافة إلى ربط النتائج بالفرضيات، ختاما بأهم الاستنتاجات المتوصل إليها.

الفرع الأول :تحليل نتائج الدراسة وربطها بالفرضيات

أولا :اختبار الفرضية الأولى" كل البنوك التجارية العاملة في الولاية تطلب معلومات محاسبية عن المؤسسات طالبة القرض"

من خلال المقابلات الشفوية مع مسؤولي منح القروض في البنوك التجارية محل الدراسة، قمنا بطرح 08 أسئلة متعلقة بالمحور الأول لاختبار الفرضية الأولى، فمن خلال السؤال الأول الذي يعتبر شامل للإجابة على الفرضية وجدنا بأن كل البنوك التجارية محل الدراسة تطلب معلومات محاسبية عن المؤسسات طالبة القرض وغياب هذه المعلومات يعني عدم منح القرض، حيث تعتمد هذه البنوك على المعلومات المحاسبية في القيام بعملية التحليل المالي لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة لترشيد قراراتها الائتمانية، وهذا ما يثبت لنا بأن الفرضية الأولى " كل البنوك التجارية العاملة في الولاية تطلب معلومات محاسبية عن المؤسسات طالبة القرض" صحيحة.

ثانيا: اختبار الفرضية الثانية " تعتمد البنوك على دراسة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية المستخلصة من القوائم المالية لطالب القرض

بعد اختبار الأولي للفرضية ثبت بأن كل البنوك التجارية محل الدراسة تعتمد على التحليل المالي للقوائم المالية لاستخراج مؤشرات التوازن المالي، المتمثلة في رأس مال العامل، احتياج رأس مال العامل والخزينة، بالاظافة إلى استخراج مجموعة من النسب المالية التي غالبا ما يعتمد عليها المحلل الائتماني في البنك للحكم على قدرة العميل في تسديد التزاماته وكفاءته بالحصول على قرض، وهذا ما يثبت بأن الفرضية الثانية " تعتمد البنوك على دراسة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية المستخلصة من القوائم المالية لطالب القرض" صحيحة.

ثالثا: اختبار الفرضية الثالثة " المعلومات المحاسبية ليست كافية فهناك عوامل أخرى تؤثر في اتخاذ قرار منح القرض"

بعد اختبار التقييم الأولي للفرضية تبين لنا بأن المعلومات المحاسبية المقدمة من طرف المؤسسات طالبة القرض لا تكفي وحدها من وجهة نظر البنوك لاتخاذ قرار منح القروض، فهناك عوامل أخرى تأثر في اتخاذ القرار يجب على البنوك مراعاتها، مثل التأكد من سمعة طالب القرض سواء بالتحقق من ما هو مصرح به، أو من خلال مصلحة تقييم المخاطر التي تقوم بالاستعلام على العميل ومعرفة كل صغيرة وكبيرة عليه، بالاظافة إلى عامل الضمان الذي يعتبر جدار أمان للبنك، ومن هذا المنطلق نقول بأن الفرضية " المعلومات المحاسبية ليست كافية فهناك عوامل أخرى تؤثر في اتخاذ قرار منح القرض" صحيحة

الفرع الثاني : نتائج اختبار الفرضيات

بعد ما قمنا بجمع المعلومات حول موضوع البحث، وبعد إجراء دراسة لعينة من البنوك التجارية في الولاية والقيام بالمقابلات توصلنا إلى النتائج التالية:

- كل البنوك التجارية محل الدراسة تعتبر المعلومات المحاسبية للمؤسسات طالبة القرض هي المصدر الرئيسي للحصول على معلومات والتي تبين أحقية طالب القرض للحصول على القرض؛
- تولي البنوك أهمية كبيرة للتحليل المالي للقوائم المالية لاستخراج المؤشرات والنسب المالية لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة طالبة القرض؛
- لا تتوقف البنوك على دراسة القوائم المالية لاتخاذ قرار منح القرض، بل تعزز قرارها من خلال الاستعلام المعمق لوضعية طالب القرض من خلال مصلحة تقييم المخاطر.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل التطبيقي الإجابة عن التساؤلات الفرعية المرتبطة بالإشكالية الرئيسية للموضوع، وهذا من خلال عينة من البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة، حيث تم أخذ لمحة تعريفية عن هذه البنوك وبعدها تم التطرق إلى اختبار الأولي للفرضيات وذالك من خلال طرح مجموعة من الأسئلة والإجابة عليها بعناية تامة من طرف مسؤولي منح القروض في البنوك محل الدراسة، بالاظافة إلى اختبار هذه الفرضيات وتحليل النتائج ومناقشتها.

حيث تأكد لنا بأن كل البنوك محل الدراسة دائما ما تطلب معلومات محاسبية في ملف القرض للمؤسسات مهما كان نوعها، من أجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة وذالك عن طريق استخراج مجموعة من المؤشرات والنسب المالية، لكن هذه البنوك لا ترتكز فقط على المعلومات المحاسبية والملف التقني لاتخاذ القرار الائتماني، بل توجد عوامل أخرى ترتكز عليها هذه البنوك لتعزيز القرار وتقليل درجة المخاطرة.

الخاتمة

الخاتمة

حاولنا من خلال دراستنا تناول موضوع دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية سعيا منا للاجابة على الاشكالية الرئيسية المتمثلة في " ماهو دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية ؟ والاشكاليات الفرعية المنبثقة منها.

ومن خلال الدراسة التي قمنا بها في الجانب النظري والتطبيقي ونتيجة دراسة الميدانية للبنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة يمكننا سرد مجموعة من النتائج المتوصل إليها وهي كما يلي:

- ✓ اعتماد هذه البنوك على المعلومات المحاسبية المقدمة في ملف القرض للمؤسسات مرفقة بالضمان لاتخاذ قرار منح القرض؛
- ✓ تلزم البنوك على المؤسسات طالبة القرض تقديم قوائم مالية لثلاثة سنوات مضت مدققة ومصادقة من طرف محافظ حسابات ومن طرف مصلحة الضرائب، بالاظافة إلى قوائم مالية تقديرية لسنتين متتاليتين على الأقل؛
- ✓ تنخفض الأهمية النسبية للمعلومات المحاسبية في البنوك في حالة المؤسسات التي لديها سمعة جيدة وضمانات كافية تغطي قيمة القرض؛
- ✓ تراعي البنوك المؤسسات حديثة النشأة وتطلب منها قوائم مالية لسنتين فقط وأخرى تقديرية ولا كن بدرجة تحفظ كبيرة؛
- ✓ لا تثق هذه البنوك في القوائم المالية المقدمة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تقوم بالتأكد منها عن طريق عدة مصادر خارجية؛
- ✓ تعتمد البنوك على الميزانية الجبائية للتأكد من رقم الأعمال المحقق؛
- ✓ البنوك الخاصة في الولاية لا تمول المؤسسات حديثة النشأة حتى وان كانت تملك ضمانات لارتفاع نسبة المخاطرة، وهذا دليل على حتمية توفر معلومات محاسبية لفترات سابقة؛
- ✓ توفر رأس مال ملائم للمؤسسات طالبة القرض يعزز من ثقة البنوك فيها؛
- ✓ تعتبر البنوك التجارية التحليل المالي للقوائم المالية أداة هامة لمعرفة جدارة العميل لسداد القرض؛
- ✓ نسب الربحية، المردودية، المديونية, النشاط، توازن الهيكل المالي، من أهم المؤشرات التي تأخذها مصلحة القروض لمعرفة أهلية طالب القرض للحصول على الائتمان المطلوب؛
- ✓ تتوفر البنوك على مصلحة تقييم المخاطر التي تتوفر على نظام استعلامي يتفحص جميع المعاملات التي قام بها طالب القرض؛
- ✓ يعتبر توفر الضمان شيء إلزامي باعتباره جدار أمان مع المعلومات المحاسبية لتعزيز القرار الائتماني.

التوصيات:

- تأهيل إطارات لديها خبرة وقدرة على قراءة المعلومات المحاسبية وتحليلها والحكم على موثوقيتها لترشيد القرارات الائتمانية؛
- ضرورة قيام البنوك بإلزام المؤسسات طالبة القرض عدم إخفاء أي معلومات تتعلق بالوضع المالي للمؤسسة من شأنها التأثير على قرار منح القرض؛
- زيادة الرقابة على مدققي الحسابات المعتمدين الذين يدققون القوائم المالية للمؤسسات عندما تقدمها للحصول على قرض وخاصة تلك المتعلقة بالمؤسسات الخاصة, وذالك للالتزام بأخلاق المهنة مما يساهم في الحصول على قوائم مالية حقيقية تعكس الوضع المالي الصحيح للمؤسسة؛
- زيادة الاهتمام بالتحليل المالي في الجامعات والمعاهد المختصة بالعلوم المالية والمحاسبية, وعدم الاقتصار على التحليل المالي وفق ما يخدم مصالح المؤسسة فقط, بل زيادة الاهتمام بما يخدم الأطراف الخارجية أيضا؛
- ضرورة التحول من فلسفة السياسات الائتمانية القائمة على التركيز على الشخصية والضمانات الوفيرة إلى التركيز على الاعتماد على المعلومات المحاسبية مهما كان نوع وحجم المؤسسة؛
- ضرورة إنشاء مراكز متخصصة للحصول على المعلومات وجمع البيانات المتعلقة بطالبي القروض وتحليلها ونشرها من أجل مساعدة مسؤولي القروض لاتخاذ قرار ائتماني بأقل درجة خطر ممكنة.

أفاق الدراسة:

ويبقى مجال البحث مفتوحا لدراسات أعمق و أدق تقوم بإثراء معارفنا التي لم نتمكن من الإلمام بها نظرا للصعوبات التي واجهتنا خلال الدراسة، و هذه بعض النقاط التي نراها جديرة لتكون أفاق بحث جديد.:

- تأثير موثوقية المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات منح الائتمان؛
- دور القوائم المالية في التقليل من مخاطر التعثر الائتماني.

قائمة المراجع

قائمة المراجـــــــــع

أولا: المراجع باللغة العربية

1-الكتب

- أمين السيد أحمد لطفي، **إعداد وعرض القوائم المالية**، الطبعة الأولى، الاسكندية، 2007
- إلياس بن ساسي و يوسف قريش، **التسيير المالي**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن،2006 .
- ثناء علي القباني، **نظم معلومات المحاسبية**، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2008.
- رضوان حلوه حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2003.
- عماد الصباغ، **نظم المعلومات ماهيتها ومكوناتها**، مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- علي خلف حجاحجة، **اتخاذ القرارات الإدارية**، دار قنديل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2016.
- علي عبد الله شاهين، **النظرية المحاسبية إطار فكري تحليلي وتطبيقي**، مكتبة أفاق للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، غزة، 2011.
- عبد الرحمان عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي**، دار النشر جيطلي، الجزائر، 2009.
- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2006.
- مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2012.
- مؤسسة النقد العربي السعودي، **مقدمة في إجراءات القروض**، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الطبعة الأولى، الرياض، 2015.
- مُحَمَّد المبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2005.
- مُحَمَّد داود عثمان، **إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره**، دار الفكر ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، 2013.
- مُحَمَّد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2006.
- وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، منهج علمي وعملي متكامل**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

2-البحوث الجامعية

- إيمان أنجو، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض**، مذكرة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2007.
- تسنيم عبد الرحيم مُحَّد أحمد، **دور جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي والحد من مخاطر التعثر بالمصارف السودانية**، مذكرة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، 2017.
- عوينات فريد، **دراسة النظام المحاسبي المالي الجديد ومتطلبات نجاحه في بيئة المحاسبة الجزائرية**، مذكرة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، كلية علوم التسيير، المركز الجامعي، الوادي، 2011/2010.
- عمر الفاروق زرقون، **انعكاس الإصلاح المحاسبي على الوظيفة المحاسبية والجبائية في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2011.
- فواز فاضل جدعان الشمري، **أثر المعايير الائتمانية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية** ، مذكرة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة عمان العربية، 2013
- مُحَّد طيفور أمينة، **الدراسة المحاسبية وحدود الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة في ضل ias/ifrs**، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة حسين بو علي، الشلف، الجزائر، 2017.
- ناصر مُحَّد علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات**، مذكرة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2009.
- نهاد اسحق عبد السلام أبو هويدي، **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي**، مذكرة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2001.
- هديل أمين إبراهيم الشيخلي، **العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي**، مذكرة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012.

3-المجلات والمقالات

- بدر الدين فاروق احمد سالم، نصر الدين حامد احمد، **دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في رفع كفاءة التخطيط والرقابة في المؤسسات المالية السودانية**، مجلة العلوم الاقتصادية، السودان، 2013.
- رحيم حسين, سليم حمود، **استخدام الأساليب الكمية في ترشيد واتخاذ قرارات منح الائتمان بالبنوك التجارية**، الملتقى الوطني الأول حول الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر, يومي 23 و 24 نوفمبر 2008
- نمر مُحَمَّد الخطيب، صديقي فؤاد،" **مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية و المالية**، تجربة الجزائر داخلة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، والتجارة، الجزائر المنعقد يومي 29 و 30 نوفمبر 2011

4-المراسيم والقوانين

- الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون رقم07 /11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، المؤرخة في 25 نوفمبر 2007، العدد 74 المادة25
- الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون رقم 156/08 المتضمن النظام المحاسبي المالي، المؤرخة في 26 مايو 2008، العدد 27، المادة رقم 33

5-الانترنت

- **الويب**

- موقع بنك الخليج الجزائر www.agb.dz ، يوم 06 أفريل 2018
- موقع بنك التنمية المحلية الجزائري www.bdl. dz، يوم 06 أفريل 2018
- موقع البنك الوطني الجزائري http://www.bna.dz/presentation.html، يوم 07 أفريل 2018
- موقع البنك الخارجي الجزائري www.bea. dz، يوم 07 أفريل 2018
- موقع القرض الشعبي الجزائري http://www.cpa bank.dz/?p=cadre، يوم 07 أفريل 2018
- موقع مصرف السلام الجزائر www.alsalamalgeri.com يوم 08 أفريل 2018

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- Abdelkader gliz ، Mohamed Touati، **ESTIMATION DU RISQUE DE CREDIT ET QUALITE DE L'INFORMATION COMPTABLE EN ALGERIE** ، DISSERTATION، 2012.

- DENIS MBUVI MUSYOKA ،**THE EFFECT OF USE OF FINANCIAL STATEMENTS IN MAKING LENDING DECISIONS ON LEVEL OF NON PERFORMING LOANS COMMERCIAL BANKS IN KENYA** ،A RESEARCH PROJECT SUBMITTED IN PARTIAL FULFILLMENT OF THE A DEGREE OF MASTER OF BUSINESS ADMINISTRATION, SCHOOL OF BUSINESS, UNIVERSITY OF NAIROBI، 2016.
- Henri wamba et louise tchamanbe-djin, **Information financière et politique d'offre de crédit bancaire aux PME**, International Journal of SMEs, **Cameroun 2002**
- Miia Karilaine،**Accounting Information in Commercial Usefulness of Financial Lending By Banks in Sweden** ، Master's Thesis Business Administration ، University of Karlstad, Sweden، 2014.
- Veronique rouges، **INFLUENCE DES INFORMATIONS COMPTABLES SUR LES CREDITS BANCAIRES AUX ENTREPRISES، DISSERTATION**، DISSERTATIO ، University DEVRY VAL DESSONE ،2010

.

الملاحق

الملحق رقم: 01

اسم البنك : ..مصرف السلام..الجزائر

المحور الأول : المعلومات المحاسبية المطلوبة من المؤسسات في دراسة ملف منح الائتمان

1/ هل تطلبون معلومات محاسبية عن المؤسسات طالبة القروض ؟

نعم [X] لا [ ] دون جواب [ ]

2/ ما هو صنف القوائم المالية التي تطلبونها ؟

الميزانية [X] جدول حسابات النتائج [X] جدول تدفقات الخزينة [X] كل ما سبق [ ]

3/ هل يشترط أن تكون القوائم المالية مدققة من طرف محافظ حسابات ؟

نعم [X] لا [ ] دون جواب [ ]

4/ ما هو عدد سنوات القوائم المالية التي تطلبونها ؟

لسنة واحدة [ ] لسنتين [ ] لثلاث سنوات [X] أكثر من ذالك [ ]

5/ هل تأخذون المعلومات من القوائم المالية كما هي أم تقومون بالتحقق من موثوقيتها ؟

نأخذها كما هي [ ] نتحقق من صحتها [X] دون جواب [ ]

6/ هل تعتمدون على التحليل المالي للقوائم المالية في اتخاذ قرار منح القرض ؟

نعم [X] لا [ ] دون جواب [ ]

7/ ما هي مصادر المعلومات لإدارة الائتمان عن المؤسسة طالبة الائتمان ؟

-الوثائق [X] - الهيئات الاجتماعية [X]

-الزيارة الميدانية للمؤسسة [X] - البنوك الأخرى [X]

-العملاء [X] - السجل التجاري [ ]

-الموردين [X] - مصلحة الضرائب [ ]

الملحق رقم: 02

اسم البنك : بنك الخليج الجزائر.....

المحور الأول : المعلومات المحاسبية المطلوبة من المؤسسات في دراسة ملف منح الائتمان

1/ هل تطلبون معلومات محاسبية عن المؤسسات طالبة القروض ؟

نعم [X] لا [ ] دون جواب [ ]

2/ ما هو صنف القوائم المالية التي تطلبونها ؟

الميزانية [X] جدول حسابات النتائج [ ] جدول تدفقات الخزينة [X] كل ما سبق [ ]

3/ هل يشترط أن تكون القوائم المالية مدققة من طرف محافظ حسابات ؟

نعم [X] لا [ ] دون جواب [ ]

4/ ما هو عدد سنوات القوائم المالية التي تطلبونها ؟

لسنة واحدة [ ] لسنتين [ ] لثلاث سنوات [X] أكثر من ذالك [ ]

5/ هل تأخذون المعلومات من القوائم المالية كما هي أم تقومون بالتحقق من موثوقيتها ؟

نأخذها كما هي [X] نتحقق من صحتها [ ] دون جواب [ ]

6/ هل تعتمدون على التحليل المالي للقوائم المالية في اتخاذ قرار منح القرض ؟

نعم [X] لا [ ] دون جواب [ ]

7/ ما هي مصادر المعلومات لإدارة الائتمان عن المؤسسة طالبة الائتمان ؟

-الوثائق	[X]	- الهيئات الاجتماعية	[ ]
-الزيارة الميدانية للمؤسسة	[X]	- البنوك الأخرى	[ ]
-العملاء	[ ]	- السجل التجاري	[X]
-الموردين	[X]	- مصلحة الضرائب	[X]

الملحق رقم: 03

اسم البنك : البنك الوطني الجزائري

المحور الأول : المعلومات المحاسبية المطلوبة من المؤسسات في دراسة ملف منح الائتمان

1/ هل تطلبون معلومات محاسبية عن المؤسسات طالبة القروض ؟

نعم [X] لا [ ] دون جواب [ ]

2/ ما هو صنف القوائم المالية التي تطلبونها ؟

الميزانية [X] جدول حسابات النتائج [X] جدول تدفقات الخزينة [X] كل ما سبق [ ]

3/ هل يشترط أن تكون القوائم المالية مدققة من طرف محافظ حسابات ؟

نعم [X] لا [ ] دون جواب [ ]

4/ ما هو عدد سنوات القوائم المالية التي تطلبونها ؟

لسنة واحدة [ ] لسنتين [ ] لثلاث سنوات [X] أكثر من ذالك [ ]

5/ هل تأخذون المعلومات من القوائم المالية كما هي أم تقومون بالتحقق من موثوقيتها ؟

نأخذها كما هي [ ] نتحقق من صحتها [X] دون جواب [ ]

6/ هل تعتمدون على التحليل المالي للقوائم المالية في اتخاذ قرار منح القرض ؟

نعم [X] لا [ ] دون جواب [ ]

7/ ما هي مصادر المعلومات لإدارة الائتمان عن المؤسسة طالبة الائتمان ؟

-الوثائق [X] - الهيئات الاجتماعية [X]

-الزيارة الميدانية للمؤسسة [X] - البنوك الأخرى [ ]

-العملاء [ ] - السجل التجاري [X]

-الموردين [ ] - مصلحة الضرائب [X]

الملحق رقم: 04

اسم البنك : بنك البركة الجزائري

المحور الأول : المعلومات المحاسبية المطلوبة من المؤسسات في دراسة ملف منح الائتمان

1/ هل تطلبون معلومات محاسبية عن المؤسسات طالبة القروض ؟

نعم [X] لا [ ] دون جواب [ ]

2/ ما هو صنف القوائم المالية التي تطلبونها ؟

الميزانية [ ] جدول حسابات النتائج [ ] جدول تدفقات الخزينة [ ] كل ما سبق [X]

3/ هل يشترط أن تكون القوائم المالية مدققة من طرف محافظ حسابات ؟

نعم [X] لا [ ] دون جواب [ ]

4/ ما هو عدد سنوات القوائم المالية التي تطلبونها ؟

لسنة واحدة [ ] لسنتين [ ] لثلاث سنوات [X] أكثر من ذالك [ ]

5/ هل تأخذون المعلومات من القوائم المالية كما هي أم تقومون بالتحقق من موثوقيتها ؟

نأخذها كما هي [ ] نتحقق من صحتها [X] دون جواب [ ]

6/ هل تعتمدون على التحليل المالي للقوائم المالية في اتخاذ قرار منح القرض ؟

نعم [X] لا [ ] دون جواب [ ]

7/ ما هي مصادر المعلومات لإدارة الائتمان عن المؤسسة طالبة الائتمان ؟

-الوثائق	[X]	- الهيئات الاجتماعية	[X]
-الزيارة الميدانية للمؤسسة	[X]	- البنوك الأخرى	[ ]
-العملاء	[X]	- السجل التجاري	[X]
-الموردين	[X]	- مصلحة الضرائب	[X]

الملحق رقم: 05

اسم البنك : بنك التنمية المحلية

المحور الأول : المعلومات المحاسبية المطلوبة من المؤسسات في دراسة ملف منح الائتمان

1/ هل تطلبون معلومات محاسبية عن المؤسسات طالبة القروض ؟

نعم [✓] لا [ ] دون جواب [ ]

2/ ما هو صنف القوائم المالية التي تطلبونها ؟

الميزانية [ ] جدول حسابات النتائج [ ] جدول تدفقات الخزينة [ ] كل ما سبق [✓]

3/ هل يشترط أن تكون القوائم المالية مدققة من طرف محافظ حسابات ؟

نعم [✓] لا [ ] دون جواب [ ]

4/ ما هو عدد سنوات القوائم المالية التي تطلبونها ؟

لسنة واحدة [ ] لسنتين [ ] لثلاث سنوات [✓] أكثر من ذالك [ ]

5/ هل تأخذون المعلومات من القوائم المالية كما هي أم تقومون بالتحقق من موثوقيتها ؟

نأخذها كما هي [ ] نتحقق من صحتها [✓] دون جواب [ ]

6/ هل تعتمدون على التحليل المالي للقوائم المالية في اتخاذ قرار منح القرض ؟

نعم [✓] لا [ ] دون جواب [ ]

7/ ما هي مصادر المعلومات لإدارة الائتمان عن المؤسسة طالبة الائتمان ؟

-الوثائق	[✓]	- الهيئات الاجتماعية	[ ]
-الزيارة الميدانية للمؤسسة	[✓]	- البنوك الأخرى	[ ]
-العملاء	[ ]	- السجل التجاري	[✓]
-الموردين	[ ]	- مصلحة الضرائب	[✓]

الملحق رقم: 06

اسم البنك : ..القرض الشعبي الجزائري

المحور الأول : المعلومات المحاسبية المطلوبة من المؤسسات في دراسة ملف منح الائتمان

1/ هل تطلبون معلومات محاسبية عن المؤسسات طالبة القروض ؟

نعم [X] لا [ ] دون جواب [ ]

2/ ما هو صنف القوائم المالية التي تطلبونها ؟

الميزانية [ ] جدول حسابات النتائج [ ] جدول تدفقات الخزينة [ ] كل ما سبق [X]

3/ هل يشترط أن تكون القوائم المالية مدققة من طرف محافظ حسابات ؟

نعم [X] لا [ ] دون جواب [ ]

4/ ما هو عدد سنوات القوائم المالية التي تطلبونها ؟

لسنة واحدة [ ] لسنتين [ ] لثلاث سنوات [ ] أكثر من ذالك [X]

5/ هل تأخذون المعلومات من القوائم المالية كما هي أم تقومون بالتحقق من موثوقيتها ؟

نأخذها كما هي [ ] نتحقق من صحتها [X] دون جواب [ ]

6/ هل تعتمدون على التحليل المالي للقوائم المالية في اتخاذ قرار منح القرض ؟

نعم [X] لا [ ] دون جواب [ ]

7/ ما هي مصادر المعلومات لإدارة الائتمان عن المؤسسة طالبة الائتمان ؟

-الوثائق	[X]	- الهيئات الاجتماعية	[X]
-الزيارة الميدانية للمؤسسة	[X]	- البنوك الأخرى	[X]
-العملاء	[X]	- السجل التجاري	[X]
-الموردين	[X]	- مصلحة الضرائب	[X]

الفـــهـــــــرس

الآية الكريمة	III
الإهداء	IV
شكر وعرفان	V
الملخص	VI
قائمة المحتويات	VII
قائمة الجداول	55
قائمة الأشكال البيانية	XI
قائمة الملاحق	X
المقدمة	ب
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية المعلومات المحاسبية	3
المطلب الأول : مفهوم وأهمية المعلومات المحاسبية	3
الفرع الأول: مفهوم المعلومات المحاسبية	3
الفرع الثاني: أهمية المعلومات المحاسبية	3
المطلب الثاني: خصائص المعلومات المحاسبية	4
المطلب الثالث: أنواع المعلومات المحاسبية	7
المبحث الثاني: أهمية المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الائتمانية	10
المطلب الأول: معايير منح الائتمان البنكي	10
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني	11
المطلب الثالث: المعلومات المحاسبية المعتمدة ودورها في اتخاذ القرار الائتماني	13
الفرع الأول: أنواع المعلومات المحاسبية المعتمدة في اتخاذ القرار الائتماني	13
الفرع الثاني: دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار منح الائتمان	15
المبحث الثالث: الدراسات السابقة في الموضوع	15
المطلب الأول: عرض وقراءة الدراسات السابقة	15

الفرع الأول: الدراسات العربية	16
الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية	18
المطلب الثاني: النتائج المستخلصة من الدراسة	21
خلاصة الفصل	22
الفصل الثاني: دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية	
تمهيد	24
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	25
المطلب الأول: اختيار مجتمع الدراسة	25
المطلب الثاني: المناهج والأدوات المستخدمة في الدراسة	27
الفرع الأول: المنهج المستخدم في الدراسة	27
الفرع الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة	27
المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها	28
المطلب الأول: نتائج الدراسة	28
الفرع الأول: المعلومات المحاسبية المطلوبة من المؤسسات في دراسة ملف الائتمان	28
الفرع الثاني: مؤشرات التحليل المالي المعتمدة من قبل البنوك لاتخاذ القرار الائتماني	32
الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني	34
المطلب الثاني: تحليل ومناقشة النتائج	36
الفرع الأول: تحليل نتائج الدراسة وربطها بالفرضيات	36
الفرع الثاني: نتائج اختبار الفرضيات	37
خلاصة الفصل	39
الخاتمة	40
قائمة المراجع والمصادر	43
الملاحق	48
الفهرس	55